

بارومتر الأعمال

يوليو - سبتمبر 2023

العدد 68



تقييم الأداء للفترة يوليو - سبتمبر 2023
والتوقعات للفترة أكتوبر - ديسمبر 2023
من وجهة نظر مجتمع الأعمال

برعاية



THE BANK TO TRUST

بارومتر الأعمال

يوليو - سبتمبر 2023

العدد 68

المحتويات

ملخص تنفيذي.....	2
التقرير التفصيلي.....	5
المنهجية.....	5
نظرة عامة على الاقتصاد الكلي.....	7
مؤشر بارومتر الأعمال.....	12
أولاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشر الإجمالي.....	12
ثانياً: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة.....	16
ثالثاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشرات الفرعية.....	22
ملحق الجداول.....	26



ملخص تنفيذي

يستعرض هذا التقرير تقييمًا دوريًا يقوم به المركز المصري للدراسات الاقتصادية لعينة تضم 120 شركة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام، ويعكس رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات، وتحديدًا: الإنتاج، والمبيعات المحلية والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، والأجور، والتوظيف، والاستثمار، وذلك خلال الربع (يوليو - سبتمبر 2023) وتوقعاته للربع (أكتوبر - ديسمبر 2023) مع مقارنة النتائج بالربع السابق (أبريل - يونيو 2023) والربع المناظر (يوليو - سبتمبر 2022)، وفيما يلي عرض موجز لأهم النتائج التي انتهى إليها التقرير للربع محل الدراسة (يوليو - سبتمبر 2023)، وذلك بالتركيز على أهم المستجدات فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي ونتائج مؤشر بارومتر الأعمال الإجمالي¹.

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي

عالمياً، ظلت توقعات صندوق النقد الدولي حيال معدل نمو الاقتصاد العالمي في حدود 3% لعام 2023 و2.9% لعام 2024، مما يمثل تراجعاً بنحو 14% عن معدل النمو لعام 2022 وأقل من المتوسط التاريخي للفترة (2000-2019) البالغ نحو 3.8%.² ويصاحب هذا التباطؤ استمرار المخاطر المرتبطة بالعديد من المتغيرات العالمية ومنها التطورات الجيوسياسية حول العالم، ومخاوف تفاقم أزمة القطاع العقاري في الصين وتوسعها لدول أخرى، وتمديد العمل بتخفيض إمدادات البترول من بلدان أوبك+، بالإضافة إلى تداعيات سياسات التشديد النقدي خاصة على الاقتصادات النامية التي وصلت لحالة المديونية الحرجة مع التأكيد على تباين هذه التداعيات ما بين الدول.

كما تشير تقديرات الصندوق إلى أن السياسات النقدية المتشددة، مدعومة بتراجع الأسعار الدولية للسلع الأولية مقارنة بالعام الماضي، قد أدت إلى تراجع معدل التضخم العالمي ليسجل 6.9% بنهاية 2023 ليصل إلى 5.8% في 2024 بعد أن بلغ التضخم حول العالم في عام 2022 أعلى مستوياته على مدار عدة عقود مسجلاً 8.7%. وبالرغم من تراجع معدل التضخم إلا أن توقعات التضخم لا زالت أعلى من المستهدفات في المدى القريب وذلك بسبب المخاوف من الصدمات السياسية والجغرافية والمناخية التي قد تؤدي إلى تفاقم أسعار الغذاء والطاقة.

محلياً، وفقاً لأحدث بيانات نشرتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ينخفض معدل النمو السنوي للاقتصاد المصري ليسجل 3.8% خلال العام المالي 2023/2022 مقارنة بنحو 6.6% في العام المالي 2021/2022، بينما يتوقع البنك الدولي نمو الاقتصاد المصري بنحو 3.7% في العام المالي 2024. يرجع هذا الانخفاض إلى الاختلالات الهيكلية على مستوى الاقتصاد الكلي وتفاقمها نتيجة الأزمات العالمية المتتالية، وضعف النشاط الاقتصادي بسبب ارتفاع التكاليف لانخفاض قيمة العملة المحلية، وقيود سعر الصرف وصعوبات الاستيراد، والتضخم، وقيود العرض المحلية، وارتفاع الفوائد على القروض.

وساهم التراجع النسبي في أسعار الحبوب والخبز والفاكهة والخضروات في تراجع معدل التضخم العام ليسجل 38.3% في أكتوبر 2023 مقارنة بنحو 40.3% في شهر سبتمبر 2023، إلا أنه لا يزال أعلى من المستويات التاريخية.

وخفضت كل من وكالة ستاندرد آند بورز وفيتش تصنيف مصر الائتماني (من B3 إلى Caa1 وفقاً ل S&P ومن B- إلى B- وفقاً لفيتش) مع الإبقاء على نظرة مستقبلية مستقرة، حيث استندت الوكالتان في ذلك إلى مخاطر ارتفاع عبء الديون في ظل النقص المستمر للعملة الأجنبية واختلاف سعرها الرسمي عن أسعار السوق الموازي، وارتفاع الاحتياجات التمويلية وتزايد مخاطر التمويل الخارجي.

1 تم إجراء المسح خلال الفترة من 1 أكتوبر حتى 15 نوفمبر 2023.
IMF, (2023) World economic outlook. IMF, October. 2

تقييم الأداء:



استمرار تراجع مؤشر أداء الأعمال على مدى ثلاث سنوات تقريبا. وقد شهدت الفترة محل الدراسة (يوليو - سبتمبر 2023) انخفاض مؤشر أداء الأعمال عن المستوى المحايد، وإن شابه تحسن طفيف مقارنة بالربعين السابق (أبريل - يونيو 2023) والمناظر (يوليو-سبتمبر 2022). ويعكس الأداء الحالي ما يواجه مجتمع الأعمال من ضغوط نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف قيمة الجنيه وعدم استقرار سعر الصرف وصعوبة توافر المستلزمات خاصة المستوردة، علاوة على ضعف الطلب المحلي نتيجة ارتفاع معدل التضخم لمستويات غير مسبوقة وذلك علاوة على الظروف غير المواتية عالميا وإقليميا.

التوقعات: سجل مؤشر توقعات الأداء خلال الربع (أكتوبر-ديسمبر 2023) انخفاضا قدره 3 نقاط دون المستوى المحايد وهي توقعات أقل من مثيلتها خلال الربعين السابق والمناظر؛ حيث توقعت الشركات استمرار الصعوبات التي تواجهها من نقص المواد الخام، وارتفاع أسعارها، وعدم استقرار أسعار الصرف ناهيك عن تصاعد الأحداث السياسية على المستوى الإقليمي (الحرب على غزة) مع التوقعات بانخفاض أداء الشركات.

وأسفر ذلك عن توقعات بتراجع كافة المؤشرات الفرعية من إنتاج ومبيعات، واستغلال الطاقة الإنتاجية وصادرات، مع استمرار ضغوط التكلفة وعدم حدوث حركة ملموسة بالنسبة للاستثمار والتشغيل.

أهم المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة:

قفزت المشكلات المرتبطة بسعر الصرف لتتصدر قائمة المعوقات بالنسبة لكافة الشركات خلال الربع الحالي نظرا لما يسببه من معاناة مجتمع الأعمال نتيجة صعوبات في تدبير العملة للاحتياجات الاستيرادية وارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه وما يتبعه من ارتفاع في أسعار معظم السلع والخدمات، بالإضافة إلى تشوه سعر الصرف لوجود أكثر من سعر بالسوق وعدم وضوح سياسة سعر الصرف خلال الفترة القادمة، وبالتالي عدم القدرة على وضع تقديرات لأسعار المنتجات للتعاقدات الآجلة. ويليه في المرتبة الثانية ارتفاع معدلات التضخم نظرا لتداعياته على جانبي العرض والطلب، فمن ناحية تسبب ارتفاع التضخم في تراجع الطلب على المنتجات، وأدى من ناحية أخرى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي تراجع العرض، وانخفاض حجم الأعمال، وعدم توافر سيولة نقدية للاستثمار. ويأتي ارتفاع تكاليف الإنتاج في المرتبة الثالثة نتيجة زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج، وخاصة المستوردة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الشحن البحري، واضطراب سلاسل الإمداد العالمية ونقص الخامات وزيادة أسعارها مما يترتب عليه عدم القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية وضعف المبيعات في الأسواق المحلية، ويليه ضعف القوة الشرائية الناتجة عن التضخم، يليها إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية وتأخر الإجراءات وطول المدة التي تستغرقها، يليها المشكلات المتعلقة بالمنظومة الضريبية متمثلة في ارتفاع معدلات الضرائب وتعدد الأوعية الضريبية والفحص لسنوات سابقة علاوة على الازدواج الضريبي.

أهم أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر من وجهة نظر شركات العينة:

علاوة على ضرورة حل المشكلات المرتبطة بسعر الصرف يأتي معالجة ارتفاع معدلات التضخم على رأس الأولويات التي ترى شركات العينة ضرورة العمل عليها لما لها من تأثير سلبي على كافة القطاعات، يليها تحسين سياسات الاستثمار والاهتمام باليات التحول الرقمي التي تؤثر على الاقتصاد بشكل عام مع ضرورة مشاركة ممثلي مجتمع الأعمال في اتخاذ القرارات التي من شأنها تحسين الاستثمار، ويأتي في المرتبة التالية تسهيل الإجراءات الحكومية، وربط الهيئات الحكومية المختلفة ببعضها، والقضاء على البيروقراطية، وتقليل الوقت والمجهود ومازال الطلب على تحسين المنظومة الضريبية وتقليل عدد الأوعية الضريبية من الأولويات التي يمكن أن تكون أداة في تحسين مناخ الاستثمار بوجه عام.

نبذة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

رئيس مجلس الإدارة: عمر مهنا، رئيس مجلس الأعمال المصري الأمريكي
نائب رئيس مجلس الإدارة: طارق زكريا توفيق، رئيس مجلس الإدارة، شركة القاهرة للدواجن
الأمين العام: محمد قاسم، رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة
أمين الصندوق: علاء هاشم، مؤسس وشريك تنفيذي، شركة ترانسنديوم
أحمد أبو علي، شريك بمكتب حسونة وأبو علي للاستشارات القانونية
أحمد فكري عبد الوهاب، المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات - إجا
حسين شكري، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة اتش سي لتداول الأوراق المالية والاستثمار
شريف هشام الخولي، شريك ورئيس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - أكتيس
علاء الدين سبع، شريك مؤسس، شركة BPE
محمد زكريا محي الدين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو
هشام الخازندار، الشريك المؤسس والعضو المنتدب، شركة القلعة

الرؤساء الفخريون للمركز

جلال الزربة، رئيس مجلس الإدارة، شركة النيل القابضة
حازم حسن، رئيس مجلس الإدارة، حازم حسن للخبرة الاستشارية KPMG

فريق العمل بالمركز

<https://eces.org.eg/فريق-العمل/>

ياسر سليم - مدير التحرير
فاطمة الزهراء علي - محررة/ مترجمة أولى
إبراهيم الإمبابي - مسؤول تكنولوجيا المعلومات
وليد التركي - مدير الاتصالات الرقمية
محمد عبد الحكم - أخصائي اتصالات
محمد لهيطة - المدير المالي والإداري
أماني مدحت - مساعد بحثي وتنفيذي
ميرال ميشيل - مساعد المدير التنفيذي
محمد عاطف - مساعد إداري
حسين محمد - مساعد
عمر موافى - مساعد
وليد إبراهيم - مساعد
ناجي طارق - مساعد
طارق عطيه - مساعد

د. عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث
د. سحر عبود - اقتصادي رئيسي
راما سعيد - اقتصادي أول
رشا سيف - اقتصادي أول
محمد حسني - اقتصادي
أحمد داوود - اقتصادي
مهند مهدي - اقتصادي
ماريان عادل - اقتصادي
حبية محسن - باحث اقتصادي
الحسين عصام - باحث اقتصادي
أحمد فتحي - باحث ميداني
حسام خاطر - باحث ميداني
محمد خاطر - باحث ميداني

التقرير التفصيلي

المنهجية

استكمالاً لجهود المركز المصري للدراسات الاقتصادية في توفير معلومات متكاملة تعكس التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري بشكل عام ومجتمع الأعمال بشكل خاص يقوم المركز بإصدار بارومتر الأعمال منذ 1998. يقدم البارومتر تقييماً دورياً ربع سنوي لأداء عينة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام. ويعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدها مجموعة من المتغيرات وذلك خلال الربع محل الدراسة كما يلقي الضوء على توقعاتها لتطورات نفس مجموعة المتغيرات خلال الربع التالي.

1. مؤشرات الإنتاج والمبيعات



3. مؤشرات الاستثمار والتشغيل



2. مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج

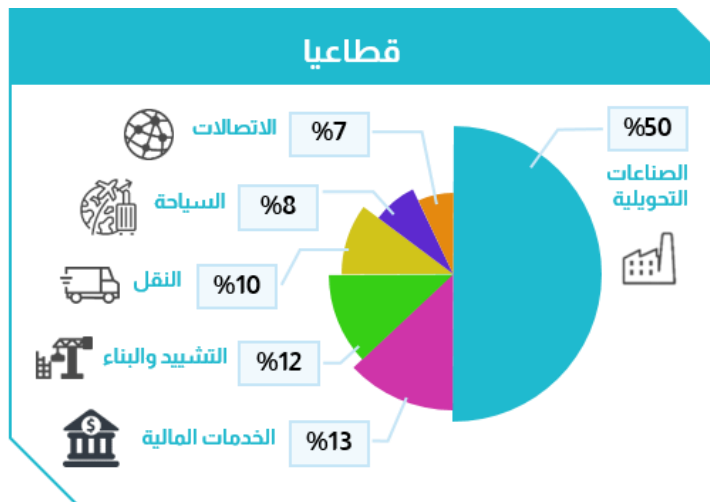
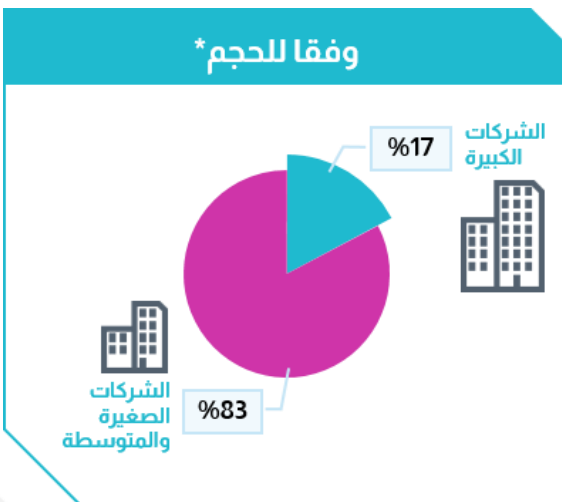


ويزيد من أهمية هذا العدد من بارومتر الأعمال ما يواجهه مجتمع الأعمال منذ مطلع عام 2020 من تحديات نتيجة لجائحة كورونا تبعها تعاف مصحوب بالعديد من التحديات خلال عام 2021 ثم الحرب الروسية الأوكرانية في مطلع عام 2022، والتي فاقمت من هذه التحديات؛ حيث من المهم تتبع تأثير هذه المستجدات عليه.

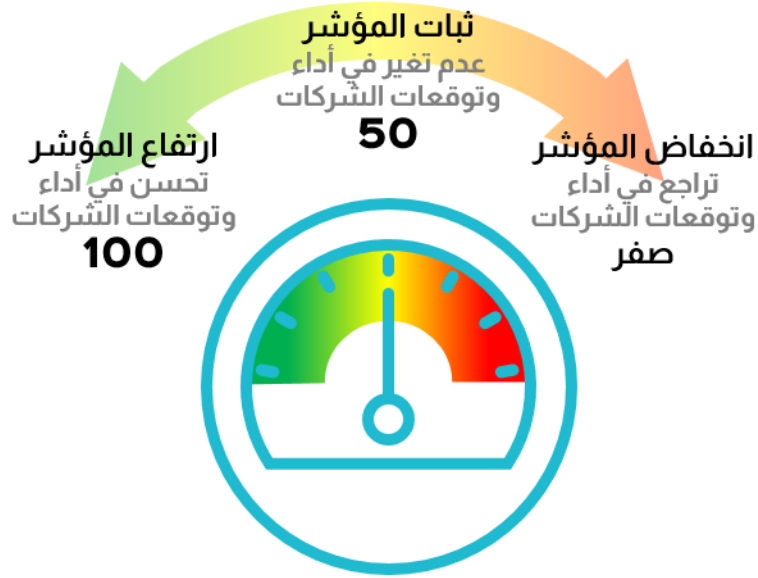
ويستعرض هذا التقرير تقييماً لأداء شركات العينة خلال الربع (يوليو-سبتمبر 2023) وتوقعاتها للربع (أكتوبر-ديسمبر 2023).

يبدأ التقرير بإلقاء نظرة عامة على الاقتصاد الكلي على المستويين العالمي والمحلي، ثم يقوم باستعراض نتائج تقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشر الإجمالي، بعدها ينتقل إلى المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة. وأخيراً، يختتم التقرير بتقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشرات الفرعية.

وقد تم بناء بارومتر الأعمال استناداً إلى نتائج مسح يجريه المركز بصفة دورية كل ثلاثة شهور لعينة ثابتة تضم 120 شركة من شركات القطاع الخاص موزعة على النحو التالي:



- يقوم التحليل بتقييم أداء شركات العينة خلال الربع محل الدراسة وتوقعاتها للربع التالي مع مقارنتها بنتائج الربع السابق والربع المناظر من العام السابق.
- يتم تقييم الأداء والتوقعات على مستويين هما: نتائج المؤشر الإجمالي، ونتائج المؤشرات الفرعية.
- يمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطا لمجموعة المؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان، ويأخذ المؤشر الإجمالي قيما أكبر أو أقل أو مساوية للمستوى المحايد (50 نقطة).



حيث / هي نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير،
S و هي نسبة الشركات التي أفادت بثباته.

$$X = \frac{I + S}{100 + S} \times 100$$

ويتم حساب المؤشرات الفرعية لكل
متغير باستخدام المعادلة الآتية:

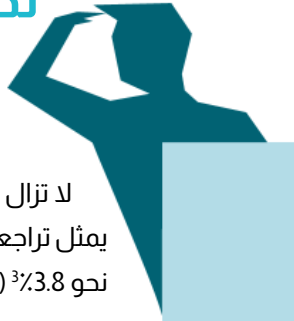
فيما يتعلق بالمعوقات وأولويات تحسين مناخ الأعمال:

تقوم الشركات بتقييم شدة كل معوق بحيث يتراوح التقييم من صفر (معوق غير مؤثر)، إلى 4 (معوق شديد التأثير). ويُسمح للشركة باختيار أكثر من معوق واحد. وفيما يتعلق بأولويات تحسين مناخ الأعمال: تقوم الشركات بتقييم أولويات تحسين مناخ الأعمال بحيث يتراوح تقييم كل محور من صفر (محور غير هام)، إلى 4 (محور له أولوية كبيرة). ويُسمح للشركات باختيار أكثر من محور كأولوية لتحسين مناخ الأعمال.

يلي ذلك حساب متوسط مرجح لأعداد الشركات وتقييمها للمعوق / الأولوية على مستوى العينة ككل.

يُعاد تقييم متوسطات كافة المعوقات / الأولويات لتتراوح ما بين صفر و 1 ثم يتم عمل معايرة Normalization على مستوى القيم الجديدة لمتوسطات كافة المعوقات / الأولويات بحيث يمكن ترتيب المعوقات / الأولويات تنازليا حسب شدتهم فتكون النسبة 100 أشد معوق وأكبر أولوية.

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي



تعافي بطيء وغير متوازن ومخاطر مستمرة

لا تزال توقعات صندوق النقد الدولي حيال معدل نمو الاقتصاد العالمي في حدود 3% لعام 2023 و2.9% لعام 2024 مما يمثل تراجعاً بنحو 14% عن معدل النمو لعام 2022. ولا يزال هذا المعدل أقل من المتوسط التاريخي للفترة (2000-2019) البالغ نحو 3.8%³ (IMF, 2023).

يُتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة تباطؤاً في نشاطها الاقتصادي يصل إلى 1.5% في عام 2023 و1.4% في 2024 متراجعا بنحو 42% عن مثيله لعام 2022 وذلك بسبب ضعف النمو المتوقع في منطقة اليورو لأقل من نصف ما حققه في 2022 وتداعيات السياسات التشديدية في الولايات المتحدة. بينما يُتوقع أن تنمو الاقتصادات الصاعدة بنحو 4% خلال عامي 2023 و2024 أي بتراجع قدره 0.1% عن عام 2022 (IMF, 2023)⁴.

ولا تزال المخاطر التي تحوم حول الاقتصاد العالمي مستمرة ومن أهمها التطورات الجيوسياسية حول العالم، ومخاوف تفاقم أزمة القطاع العقاري في الصين وتوسعها لدول أخرى، فضلا عن تمديد العمل بقرار تخفيض إمدادات البترول من بلدان أوبك+، وتداعيات السياسات التشديد النقدي خاصة على الاقتصادات النامية التي وصلت لحالة المديونية الحرجة مع التأكيد على تباين هذه التداعيات ما بين الدول.

كما من المتوقع استمرار تراجع التضخم ليسجل 6.9% بنهاية 2023 ثم يصل إلى 5.8% في 2024 بعد أن كان قد بلغ حول العالم في عام 2022 أعلى مستوياته على مدار عدة عقود مسجلا 8.7%. ويعود هذا التراجع إلى السياسات النقدية المشددة، مدعومة بتراجع الأسعار الدولية للسلع الأولية مقارنة بالعام الماضي. وبالرغم من تراجع معدل التضخم إلا أن توقعات التضخم لا تزال أعلى من المستهدفات في المدى القريب، وذلك بسبب المخاوف من الصدمات السياسية والجغرافية والمناخية التي قد تؤدي لتفاقم أسعار الغذاء والطاقة (IMF 2023).

واستقر مؤشر (The J.P.Morgan Global PMI Composite Output Index) في شهر أكتوبر عند المستوى المحايد مسجلا 50 نقطة بتراجع قدره نحو 0.5 نقطة عن شهر سبتمبر. ويرجع هذا التراجع بالأساس إلى ضعف أداء قطاع الصناعات التحويلية عالميا مقارنة بالخدمات؛ حيث تراجع الإنتاج للشهر الخامس على التوالي بسبب ضعف نمو الطلب على إثر سياسات التشديد النقدي. كما زاد من تدهور التصنيع تباطؤ معدل نمو التجارة العالمية. وعلى الجانب الآخر، نما قطاع الخدمات وإن كان بمعدل بطيء بسبب ضعف الطلب أيضا (IHS Markit 2023)⁵.

³ IMF, (2023) World economic outlook. IMF, October.

⁴ نفس المرجع.

⁵ S&P Global market intelligence, 2023. J.P.Morgan monthly PMI, November. At: [PMI Monthly Bulletin \(ihsmarkit.com\)](https://www.ihs.com/press-releases/2023/11/01/PMI-Monthly-Bulletin)

وعلى مستوى الاقتصاد المصري



يتوقع البنك الدولي نمو الاقتصاد المصري بنحو 4.2% عام 2023 لينخفض لنحو 3.7 في العام المالي 2024 و 4.0 في 2025 وذلك مقابل 6.6 عام 2022. وأرجع البنك انخفاض معدلات النمو المتوقعة إلى الاختلالات الهيكلية على مستوى الاقتصاد الكلي وتفاقمها نتيجة الأزمات العالمية المتتالية، وضعف النشاط الاقتصادي بسبب ارتفاع التكاليف لانخفاض قيمة العملة المحلية، وقيود سعر الصرف وصعوبات الاستيراد، والتضخم، وقيود العرض المحلية، وارتفاع الفوائد على القروض (البنك الدولي 2023).⁶

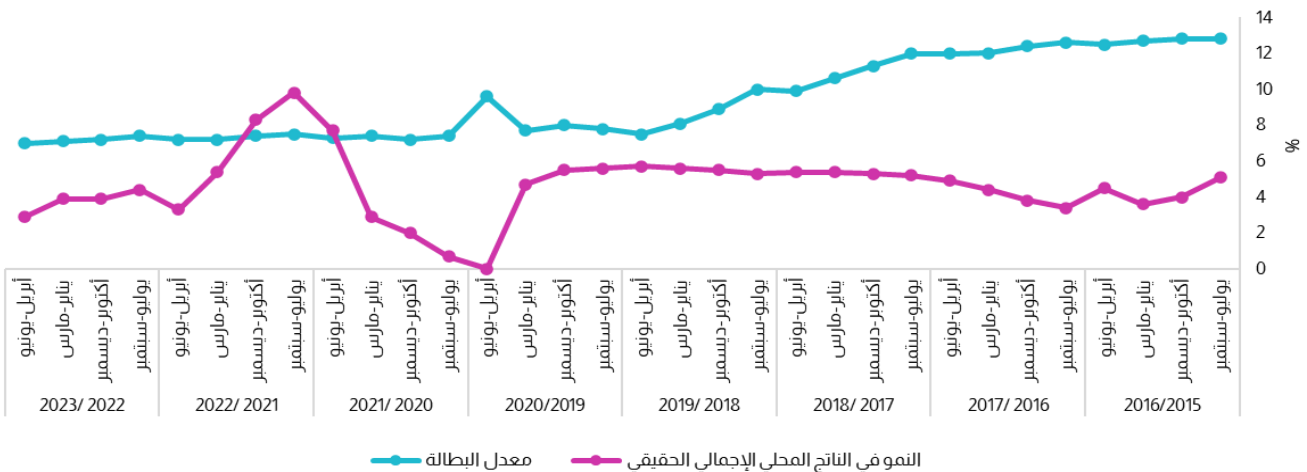
كما خفضت وكالة ستاندرد آند بورز في منتصف شهر أكتوبر 2023 تصنيف مصر الائتماني من B3 إلى Caa1 مع نظرة مستقبلية مستقرة. واستندت الوكالة في ذلك إلى تدهور قدرة مصر على تحمل الديون في ظل النقص المستمر للعملة الأجنبية واختلاف سعرها الرسمي عن أسعار السوق الموازي. وأعقبها وكالة فيتش في مطلع شهر نوفمبر، حيث خفضت تصنيف مصر الائتماني من B إلى B- بنظرة مستقبلية مستقرة وسط تضخم قياسي ونقص شديد في العملة نتيجة ارتفاع الاحتياجات التمويلية وتزايد مخاطر التمويل الخارجي.⁷

لا يزال القطاع الخاص غير النفطي في مصر من انكماش يتجاوز العامين؛ حيث انخفض مؤشر مديري المشتريات إلى أدنى مستوى له منذ خمسة أشهر مسجلا 47.9 في أكتوبر بتراجع قدره نحو 1.7% عن مثيله الشهر السابق. ويعود الانخفاض إلى تراجع الطلب المحلي والخارجي نتيجة ارتفاع التضخم وبالتالي انكماش الإنتاج وتراجع المبيعات، وفي نفس الوقت ارتفاع تكاليف الإنتاج وصعوبات في الاستيراد وتأخر في مدد التسليم. وأدى تراجع الإنتاج والمبيعات إلى تراجع النشاط الشرائي للشركات وهو ما انعكس في تراجع المخزون وكذلك مستويات التوظيف (S&P Global. 2023).⁸

ويتضمن الجزء التالي أهم التطورات والبيانات المنشورة لأهم المؤشرات الاقتصادية حتى تاريخ نشر هذا التقرير.

بناء على التقديرات المتاحة من قبل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية انخفض معدل النمو خلال الربع الأخير (أبريل - يونيو) من العام المالي 2023/2022 إلى 2.9% وبذلك سجل معدل النمو السنوي للعام المالي الحالي 3.8% مقارنة بنحو 6.6% في العام المالي 2022/2021. كما سجل معدل البطالة نحو 7% خلال الربع الأخير من العام المالي 2023/2022 بانخفاض 0.1% عن الربع السابق من ذات العام.

الشكل 1: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة خلال الفترة (2023/2022-2016/2015)



المصادر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية؛ والجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، النشرة ربع السنوية لبحث القوى العاملة، أعداد مختلفة.

World Bank. 2023. Macro Poverty Outlook⁶

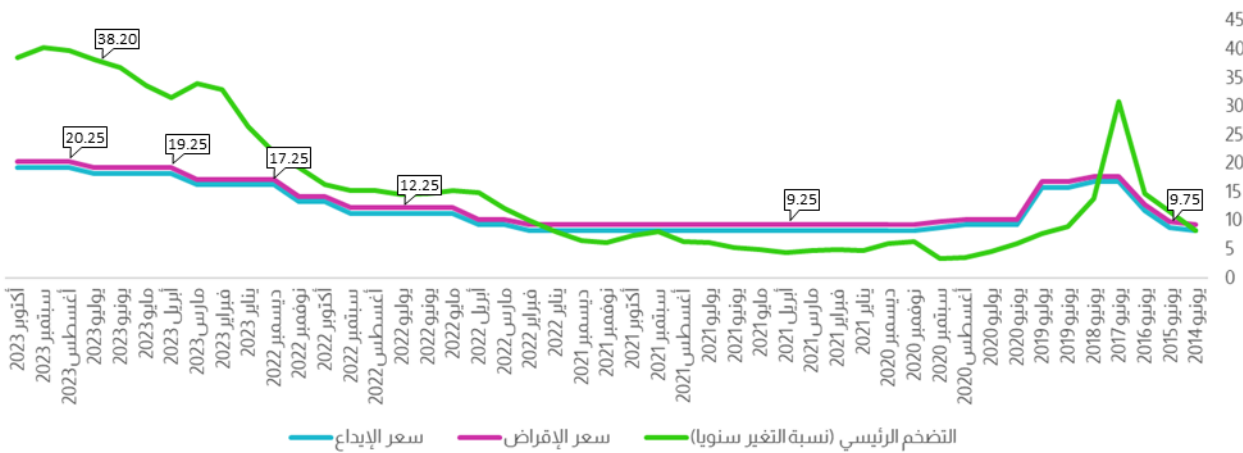
Fitch rating, November 2023, available at <https://www.fitchratings.com/research/sovereigns/fitch-downgrades-egypt-to-b-outlook-stable-03-11-2023>⁷

S&P Global. 2023. Purchasing Managers' Index (PMI)⁸



- واصل معدل التضخم العام ارتفاعه ليسجل نحو 40.3% في شهر سبتمبر 2023 مقارنة بـ 15.3% سبتمبر 2022، ثم تراجع قليلا في أكتوبر 2023 ليبلغ 38.3% نتيجة انخفاض أسعار الحبوب والخبز والفاكهة والخضروات نسبيا عن مثيلتها في الشهور السابقة. ولا يزال ضعف قيمة العملة المحلية ونقص العملة الأجنبية وتأخير الإفراج عن الواردات تمثل العوامل الأساسية وراء استمرار معدلات التضخم أعلى من مستوياتها المستهدفة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2023).⁹
- قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس 2 نوفمبر 2023 الإبقاء على عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند 19.25%، 20.25% و 19.75%، على التوالي، كما تم تثبيت سعر الائتمان والخصم عند 19.75%.¹⁰

الشكل 2: التضخم وأسعار الفائدة الأساسية



المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، وبيان صحفي للجنة السياسة النقدية في 2 نوفمبر 2023؛ والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لأسعار المستهلكين، أعداد مختلفة.

- **على جانب المالية العامة**، ارتفع العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة يوليو - سبتمبر 2023/2024 إلى 3.2% مقابل 1.4% في الفترة المناظرة من العام السابق. ويرجع ذلك إلى نمو المصروفات بنحو 92% (590725 مليار جنيه في يوليو - سبتمبر 2023/2024 مقارنة بـ 307413 مليار جنيه في الفترة المناظرة من 2022/2023)، بينما نمت الإيرادات بنحو 28% فقط¹¹.
- **على صعيد المعاملات الخارجية**، سجل ميزان المدفوعات خلال العام المالي 2023/2022 فائضا كليا بلغ 882.4 مليون دولار مقارنة بعجز كلي بلغ نحو 10.5 مليار دولار خلال العام المالي السابق 2022/2021. وفيما يلي مزيد من التفاصيل حول تطورات أهم بنود ميزان المدفوعات:

 1. **حساب المعاملات الجارية**: تراجع عجز حساب المعاملات الجارية بنحو 71.5% عن قيمته خلال العام المالي السابق ليسجل 4.7 مليار دولار خلال العام المالي 2023/2022 ويعزى ذلك إلى ما يلي:
 - تراجع العجز التجاري بنحو 28.2% ليسجل 31.2 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى تراجع العجز في الميزان التجاري غير البترولي بنحو 16.2 مليار دولار (34.0%) ليسجل 31.6 مليار دولار، نتيجة لانخفاض الواردات غير البترولية بنحو 22.2% عن قيمتها خلال الفترة المناظرة من العام المالي السابق لتسجل 57.4 مليار دولار بينما سجلت الصادرات غير البترولية 25.8 مليار دولار.

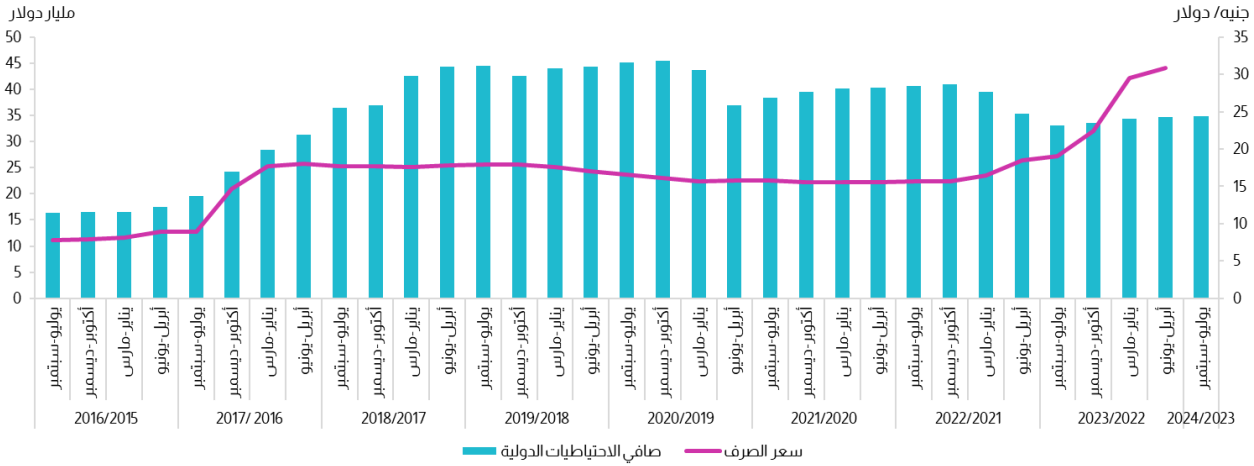
⁹ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2023، النشرة الشهرية للرقم القياسي لأسعار المستهلكين، أعداد مختلفة.
¹⁰ البنك المركزي المصري، 2023، بيان صحفي للجنة السياسة النقدية في 2 نوفمبر 2023.
¹¹ وزارة المالية، 2023، التقرير المالي الشهري، أغسطس.

- تحسن اليرادات السياحية بمعدل 26.8% لتسجل 13.6 مليار دولار في العام المالي 2022/2023 مقابل 10.7 مليار دولار خلال العام المالي السابق (2021/2022) لارتفاع عدد الليالي السياحية وعدد السياح الوافدين.
- تصاعد حصة المرور في قناة السويس بمعدل 25.2% لتسجل نحو 8.8 مليار دولار (مقابل نحو 7.0 مليار دولار) مما ساهم في ارتفاع متحصلات النقل بمعدل 43.8% لتسجل 14.0 مليار دولار (مقابل نحو 9.7 مليار دولار).
- وقد حد من تحسن الحساب الجاري ما يلي:
- انخفاض الفائض في الميزان التجاري البترولي بمعدل 90.1% مسجلا نحو 410.0 مليون دولار (مقابل 4.4 مليار دولار) بسبب انخفاض الصادرات البترولية بمقدار 4.2 مليار دولار مع انخفاض الواردات البترولية بمقدار 138.1 مليون دولار.
- انخفاض تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل 30.8% لتقتصر على نحو 22 مليار دولار.
- ارتفاع عجز ميزان دخل الاستثمار بمعدل 9.9% إلى نحو 17.3 مليار دولار
- 2. **الحساب الرأسمالي والمالي**، سجل صافي تدفق للداخل بلغ نحو 8.9 مليار دولار خلال العام المالي 2023/2022 (مقابل نحو 11.8 مليار دولار) وذلك كمحصلة للتطورات التالية:
- سجل التغيير في التزامات البنك المركزي صافي تدفق للداخل بلغ نحو 6.7 مليار دولار (مقابل نحو 21.6 مليار دولار)
- تراجع صافي الأصول الأجنبية للبنوك بقيمة 1.4 مليار دولار (تدفقا للداخل)، مقابل تراجع بمقدار 7.6 مليار دولار في الفترة المناظرة.
- تراجع صافي التدفق للخارج من الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في مصر ليقصر على نحو 3.8 مليار دولار (من 21.0 مليار دولار).
- ارتفاع صافي التدفق للداخل من الاستثمار الأجنبي المباشر مسجلا نحو 10.0 مليار دولار مقابل نحو 8.9 مليار دولار خلال السنة المالية 2022/2023؛ حيث سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للقطاعات غير البترولية صافي تدفق للداخل بلغ نحو 11.0 مليار دولار (مقابل 11.6 مليار دولار) لارتفاع كل من صافي الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموال شركات قائمة، وصافي الأرباح المرحلة، وارتفع صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للداخل في قطاع البترول ليصل إلى نحو 5.6 مليار دولار (مقابل 4.7 مليار دولار) في الوقت الذي تراجع فيه التحويلات للخارج لتسجل 6.6 مليار دولار (مقابل 7.3 مليار دولار). وكان هناك تحسن في صافي التدفق للخارج ليقصر على 982.5 مليون دولار (مقابل 2.6 مليار دولار).
- بلغ رصيد الدين الخارجي لمصر نحو 164.7 مليار دولار أمريكي في نهاية يونيو 2023 بارتفاع 6.2% عن قيمته في يونيو 2022. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع صافي المستخدم من القروض والتسهيلات بنحو 8.9 مليار دولار أمريكي، بينما لم يؤثر انخفاض أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي على انخفاض رصيد الدين سوى بنحو 147.9 مليون دولار. وبالنسبة لأعباء خدمة الدين الخارجي، فقد بلغت نحو 25.4 مليار دولار أمريكي خلال السنة المالية 2023/2022 (الأقساط المسددة نحو 18.4 مليار دولار أمريكي، والفوائد المدفوعة نحو 7.0 مليار دولار أمريكي). وسجلت نسبة رصيد الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 40.3% بنهاية يونيو 2023.¹²

¹² البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، سبتمبر 2023.

- وارتفع صافي الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية بنحو 132 مليون دولار، ليلبغ نحو 35.10 مليار دولار بنهاية شهر أكتوبر 2023، مقارنة بنحو 34.97 مليار دولار بنهاية شهر سبتمبر 2023. بينما واصل سعر صرف الجنيه تدهوره أمام الدولار ليسجل 30.842 جنيهاً منذ يونيو وحتى سبتمبر 2023¹³ (الشكل 3).

الشكل 3: صافي الاحتياطيات الدولية وسعر الصرف



المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة؛ وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد مختلفة.

¹³ البنك المركزي المصري، صافي الإحتياطيات الدولية يصل إلى 35,101.8 مليون دولار أمريكي في نهاية أكتوبر 2023

مؤشر بارومتر الأعمال

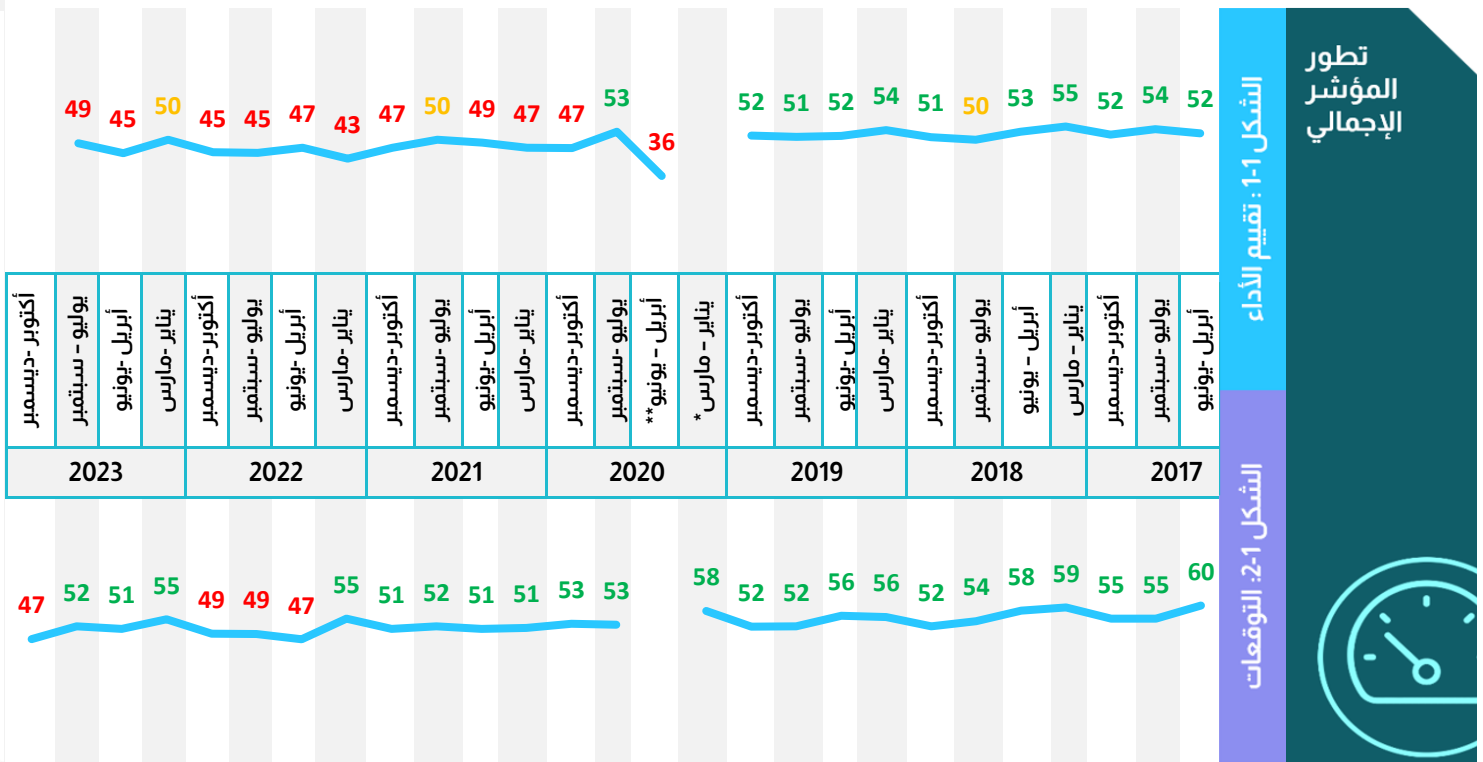
أولاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي

تراجع مؤشر أداء الأعمال خلال الربع محل الدراسة بصورة أقل حدة عن الربع السابق، مع تباين الأداء والتوقعات على مستوى القطاعات

1-1 تطور المؤشر الإجمالي

استمرار تراجع مؤشر أداء الأعمال على مدى ثلاث سنوات تقريباً. وشهدت الفترة محل الدراسة (يوليو - سبتمبر 2023) استمرار تراجع مؤشر أداء الأعمال حيث سجل انخفاضا بمقدار نقطة واحدة عن المستوى المحايد. وإن شابه تحسن طفيف مقارنة بالربعين السابق والمناظر محققاً قيمة أعلى منهما بـ 4 نقاط. ويعكس الأداء الحالي ما يواجه مجتمع الأعمال من ضغوط نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف قيمة الجنيه وعدم استقرار سعر الصرف وصعوبة توافر المستلزمات علاوة على ضعف الطلب المحلي نتيجة ارتفاع معدل التضخم لمستويات غير مسبوقة. علاوة على الظروف غير المواتية عالمياً وإقليمياً.

وعلى الرغم من هذا التراجع في الأداء إلا أنه يعتبر تحسناً عن مثيله للربعين السابق والمناظر خاصة لمؤشرات الإنتاج ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية والصادرات بينما ظل مؤشر المبيعات المحلية عند المستوى المحايد وتراجع المخزون بشكل طفيف (الشكل 1-1).



المصدر: نتائج الاستبيان.

* البيانات الخاصة بالفترة يناير - مارس 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.
** البيانات الخاصة بالفترة أبريل - يونيو 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.

سجل مؤشر توقعات الأداء خلال الربع (أكتوبر-ديسمبر 2023) انخفاضا قدره 3 نقاط دون المستوى المحايد وأقل من الربعين السابق والمناظر حيث توقعت الشركات استمرار الصعوبات التي تواجهها من نقص المواد الخام، وارتفاع أسعارها، وعدم استقرار أسعار الصرف ناهيك عن تصاعد الأحداث السياسية على المستوى الإقليمي (الحرب في غزة) والتوقعات بانخفاض أداء الشركات.

وأُسفر ذلك عن توقعات بتراجع كافة المؤشرات الفرعية من إنتاج ومبيعات واستغلال الطاقة الإنتاجية وصادرات مع استمرار ضغوط التكلفة وعدم حدوث حركة ملموسة بالنسبة للاستثمار والتشغيل (الشكل 2-1).

2-1 المؤشر وفقا لأحجام الشركات

لا يوجد تباين واضح في مؤشر الأداء بين الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة حيث سجلت جميعها قيما أقل من المستوى المحايد؛ ومع ذلك فهي أفضل من الربعين السابق والمناظر.

وسجلت كافة الشركات خلال الربع الحالي قيما أعلى من الربعين السابق والمناظر. حيث سجلت الشركات الكبيرة قيما أكبر من الربع السابق بـ 4 نقاط وأكبر من المناظر بـ 5 نقاط، وسجل مؤشر الشركات الصغيرة والمتوسطة قيما أفضل من الربع السابق بـ 3 نقاط وأفضل من المناظر بنقطتين، وهذا يؤكد استمرار الصعوبات التي تواجه الشركات على اختلاف أنواعها (الشكل 3-1).

وبالنسبة لمؤشر التوقعات، فقد سجلت كافة الشركات قيما أقل من المستوى المحايد؛ لكن يلاحظ أن الشركات الكبيرة أكثر تشاؤما حيث سجل مؤشر توقعاتها قيما أقل من المستوى المحايد بـ 4 نقاط وهو أقل من الربعين السابق والمناظر، بينما سجلت الشركات الصغيرة والمتوسطة تراجع عن المستوى المحايد بنقطتين وهي نفس قيم الربع المناظر وأداء أقل من الربع السابق بـ 3 نقاط. (الشكل 4-1).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-1: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا لحجم الشركات -تقييم الأداء	الشركات الكبيرة
48	يوليو - سبتمبر 2023	49
45	أبريل - يونيو 2023	45
46	يوليو - سبتمبر 2022	44

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 4-1: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا لحجم الشركات -التوقعات	الشركات الكبيرة
48	أكتوبر - ديسمبر 2023	46
51	يوليو - سبتمبر 2023	52
48	أكتوبر - ديسمبر 2022	50

المصدر: نتائج الاستبيان.

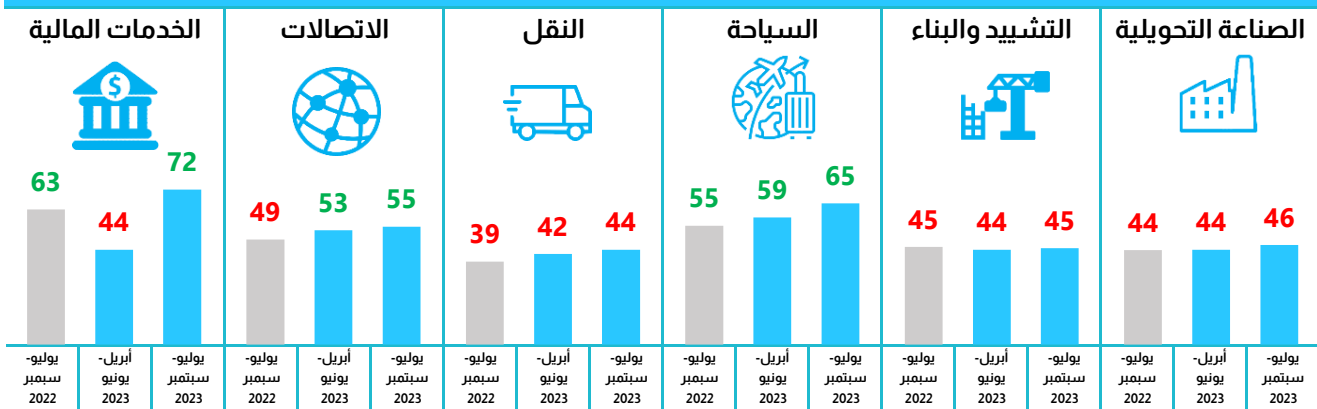
3-1 المؤشر وفقا للقطاعات الاقتصادية

تدهور أداء بعض القطاعات الاقتصادية خلال الربع محل الدراسة وتحديدا، **الصناعات التحويلية، والتشييد والبناء، والنقل**، حيث سجل جميعها قيما دون المستوى المحايد، بينما سجلت قطاعات **الاتصالات والسياحة والخدمات المالية** قيما أعلى من المستوى المحايد (الشكل 5-1). وفيما يلي تحليل لأداء القطاعات الاقتصادية خلال الربع محل الدراسة وفقا لآراء العينة، ومقارنة بالأداء خلال الربعين السابق والمناظر:

- سجل قطاع **الصناعات التحويلية** قيما أقل من المستوى المحايد بـ 4 نقاط، وهو أداء أكبر من مثيله في الربعين السابق والمناظر بنقطتين. ويرجع استمرار التدهور في أداء القطاع إلى عدة أسباب منها: نقص المواد الخام وارتفاع أسعارها، وارتفاع أسعار المنتجات بسبب ارتفاع التضخم وضعف التصدير بسبب لجوء العملاء لأسواق أخرى لعدم التزام الشركات المصرية بالمواعيد المحددة للتسليم، بالإضافة إلى عجز رأس المال العامل بسبب تأخر صرف دعم الصادرات وتعدد الأوعية الضريبية مع وجود مشكلات في التصدير في ظل تطبيق نظام التسجيل المسبق للشحنات (ACI) الجديد.

- انخفض مؤشر الأداء لقطاع التشييد والبناء دون المستوى المحايد بـ 5 نقاط خلال الربع محل الدراسة، إلا أنه أفضل من الربع السابق بـ نقطة واحدة وبنفس قيم الربع المناظر، ويُعزى هذا التدهور في الأداء إلى ضعف السيولة في السوق، وارتفاع المواد الخام المستوردة، وصعوبات في التسعير، وتراجع الطلب. كما يزال القطاع يعاني من صعوبة إجراءات التراخيص، علاوة على الاشتراطات الجديدة في قانون البناء الموحد، وزيادة الأعباء الضريبية عليه بالإضافة إلى وجود منافسة شديدة بين القطاع الخاص وبعض الجهات السيادية داخل القطاع.

الشكل 1-5: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للقطاع -تقييم الأداء



المصدر: نتائج الاستبيان.

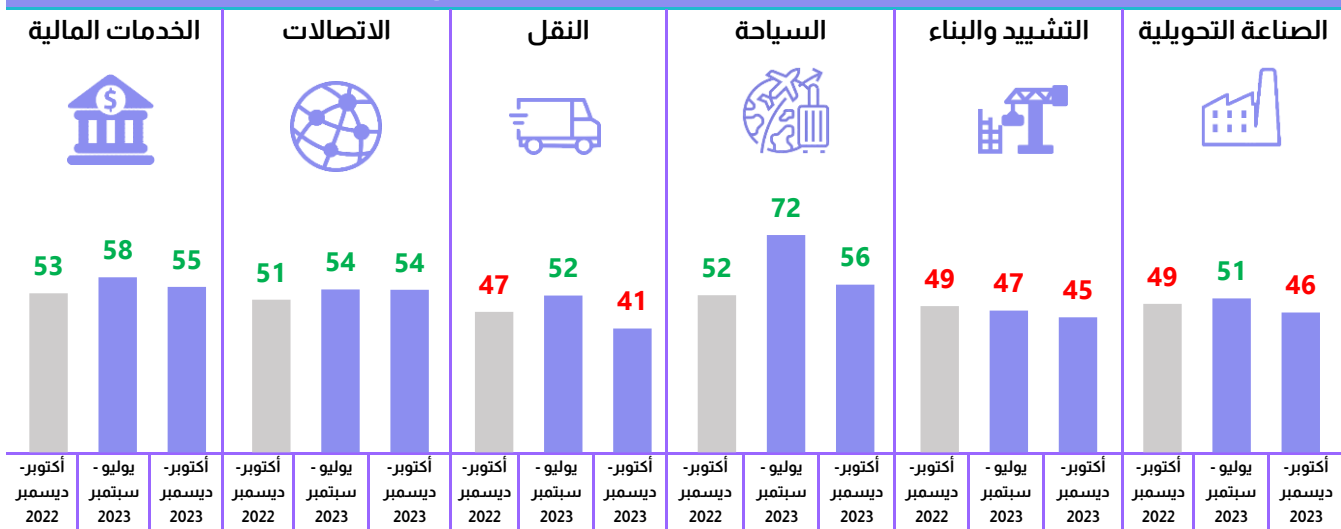
- كان أكثر القطاعات تدهورا هو قطاع النقل؛ حيث سجل قيمة أقل من المستوى المحايد بـ 6 نقاط وإن كانت أكبر من الربعين السابق والمناظر، ويعود هذا التراجع إلى ضعف حركتي الاستيراد والتصدير التي تعتمد عليها شركات النقل والشحن ناهيك عن تواضع أداء معظم القطاعات المختلفة التي يعتمد عليها القطاع.
- حقق قطاع السياحة تحسنا حيث تجاوز المستوى المحايد بمقدار 15 نقطة، وهو أداء أفضل من الربعين السابق والمناظر، نتيجة زيادة عدد السائحين الوافدين خلال الفترة المعنية وتنشيط الرحلات الداخلية بالإضافة إلى استثمارات جديدة في القطاع وبناء العديد من الفنادق في المدن الجديدة تزامنا مع التسويق الجيد من غرفة السياحة.
- تجاوز مؤشر الأداء لقطاع الاتصالات المستوى المحايد بـ 5 نقاط خلال الربع محل الدراسة، وهو أداء أفضل من الربعين السابق والمناظر، ويُعزى السبب في ذلك إلى زيادة الطلب على خدمات تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات الحديثة، والاستمرار في مبادرة حياة كريمة والتوسع في تطوير وتجديد الشبكات، علاوة على وجود تعاقدات جديدة للشركات وفتح أسواق جديدة في الخارج لشركات تكنولوجيا المعلومات وتوافر كميات كبيرة من الخامات قبل مشكلة الاستيراد.
- سجل قطاع الخدمات المالية أعلى قيمة لمؤشر الأداء خلال الربع محل الدراسة؛ ارتفاعا عن المستوى المحايد بـ 22 نقطة وأفضل من الربعين السابق والمناظر، ويرجع ذلك إلى نشاط حركة التداول على أسهم الشركات نظرا لارتفاع الربحية خاصة في ظل ضعف العملة المحلية واستمرار الضغوط التضخمية.

أما على مستوى التوقعات فلم يختلف الأمر عن الأداء الحالي؛ حيث جاءت توقعات قطاعات **الصناعات التحويلية والتشييد والبناء والنقل** دون المستوى المحايد بينما تجاوزته قطاعات **الخدمات المالية والسياحة والاتصالات**. وفيما يلي تحليل لتوقعات الأداء للقطاعات الاقتصادية خلال الربع القادم ومقارنتها بالربعين السابق والمناظر:

- جاءت توقعات قطاع **الصناعات التحويلية** أقل من الربعين السابق والمناظر. ويرجع ذلك إلى عدم وجود مؤشرات تشير إلى بوادر تحسن في الأوضاع، خاصة فيما يتعلق بتدابير العملات الأجنبية اللازمة للاستيراد؛ ومن ثم من المتوقع أن يستمر القطاع بنفس معدلات الإنتاج لحين توافر الخامات، بالإضافة إلى توقعات باستمرار ضعف الطلب في السوق الداخلي في ظل ارتفاع التضخم، وضعف السوق الخارجي مع ارتفاع الأسعار مقارنة بالأسواق الشبيهة فضلا عن تصاعد التوترات السياسية في المنطقة والمتوقع أن يكون لها تأثير سلبي على الاقتصاد بصفة عامة.

- سجلت توقعات قطاع التشييد والبناء قيما دون المستوى المحايد بـ 5 نقاط، وأقل من الربعين السابق والمناظر، وذلك نتيجة بقاء الحكومة في اتخاذ قرارات من شأنها تحسين أداء القطاع مثل إصدار قانون المصالحات الجديد. بالإضافة إلى حالة الركود في الطلب، وضعف السيولة، وارتفاع المواد الخام المستوردة، والمعوقات المرتبطة بتراخيص البناء والارتفاعات.
- وجاءت أفضل التوقعات لقطاع السياحة والذي سجل قيما تجاوزت المستوى المحايد بـ 6 نقاط، وأقل من الربع السابق بـ 16 نقطة وأفضل من المناظر بـ 4 نقاط. وربما يُعزى ذلك إلى توقعات بتحسّن مستوى التسويق للسياحة في الفترة القادمة تزامنا مع قرب نهاية العام وإجازات بداية العام الجديد.
- جاءت التوقعات حيال أداء قطاع الاتصالات خلال الربع القادم أعلى من المستوى المحايد بـ 4 نقاط، وبنفس قيم الربع السابق وأعلى من الربع المناظر بـ 3 نقاط، وذلك لتوقع تعاقدات جديدة لتطوير برامج الشركات، مع لجوء الدولة للتحويل الرقمي والفاتورة الإلكترونية، وبداية حركة المدارس والجامعات مما يزيد الطلب على برامج الأمن والحماية للبيانات وتكنولوجيا المعلومات.
- جاءت أقل التوقعات حيال الربع القادم لقطاع النقل والذي سجل قيما أقل من المستوى المحايد بـ 9 نقاط وأقل من الربعين السابق والمناظر، ويرجع ذلك إلى توقع التأثير السلبي للأحداث السياسية الجارية وتأثيرها على اضطراب سلاسل الإمداد في المنطقة، ناهيك عن الصعوبات التي تواجه المستثمرين في تدبير العملة الأجنبية للحصول على مستلزمات الإنتاج، وضعف العمل بقطاع التشييد والبناء، بالإضافة إلى الاضطرابات الجيوسياسية التي لها تأثير سلبي على حركة التجارة العالمية بصفة عامة.
- وجاءت توقعات قطاع الخدمات المالية حيال الأداء خلال الربع القادم متفائلة، حيث تجاوزت قيم مؤشر التوقعات المستوى المحايد بـ 5 نقاط، وأقل من الربع السابق بـ 3 نقاط وأفضل من المناظر بنقطتين، وذلك في ضوء الفرص الاستثمارية المستقبلية التي يُتوقع أن يعلن عنها في برنامج الطروحات الحكومية، بالإضافة إلى توقعات باستمرار الاستثمار في الأسهم كملاذ آمن في ظل ارتفاع التضخم وضعف العملة المحلية وتوقعات بارتفاع سعر الصرف (الشكل 1-6).

الشكل 1-6: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للقطاع - التوقعات



المصدر: نتائج الاستبيان.



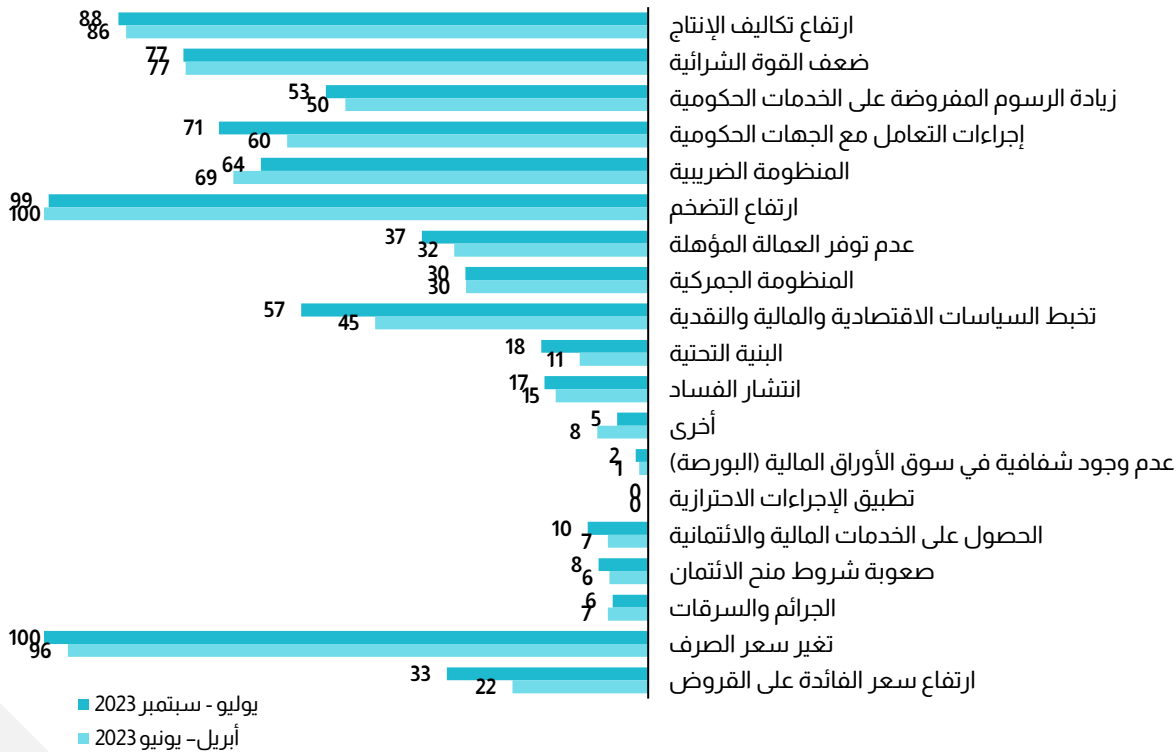
ثانيا: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة

1-2 المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة

إجماع كافة الشركات على أن عدم استقرار سعر الصرف وارتفاع التضخم وارتفاع تكاليف الإنتاج يمثلون أكبر معوقات تواجهها خلال الربع محل الدراسة

ويوضح الشكل 1-2، المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (يوليو -سبتمبر 2023)، مرتبة تنازليا حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.

قفزت **المشكلات المرتبطة بسعر الصرف** لتتصدر قائمة المعوقات بالنسبة لكافة الشركات خلال الربع الحالي نظرا لما يسببه من معاناة مجتمع الأعمال نتيجة صعوبات في تدبير العملة للاحتياجات الاستيرادية وارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه وما يتبعه من ارتفاع في أسعار معظم السلع والخدمات، بالإضافة إلى تشوه سعر الصرف لوجود أكثر من سعر بالسوق وعدم وضوح سياسة سعر الصرف خلال الفترة القادمة، وبالتالي عدم القدرة على وضع تقديرات لأسعار المنتجات للتعاقدات الآجلة. ويليه في المرتبة الثانية **ارتفاع معدلات التضخم** نظرا لتداعياته على جانبي العرض والطلب، فمن ناحية تسبب ارتفاع التضخم في تراجع الطلب على المنتجات، وأدى من ناحية أخرى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي تراجع العرض، وانخفاض حجم الأعمال، وعدم توافر سيولة نقدية للاستثمار. ويأتي **ارتفاع تكاليف الإنتاج في المرتبة الثالثة** نتيجة زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج، وخاصة المستوردة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الشحن البحري، واضطراب سلاسل الإمداد العالمية ونقص الخامات وزيادة أسعارها مما يترتب عليه عدم القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية وضعف المبيعات في الأسواق المحلية، ويليه ضعف **القوة الشرائية** الناتجة عن التضخم، يليها **إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية** وتأخر الإجراءات وطول المدة التي تستغرقها، يليها **المشكلات المتعلقة بالمنظومة الضريبية** متمثلة في ارتفاع معدلات الضرائب وتعدد الأوعية الضريبية والفحص لسنوات سابقة علاوة على الازدواج الضريبي.



الشكل 1-2:
المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (مؤشر مطبوع لشدة المعوقات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

* تشير الأرقام إلى نسبة الشركات التي اختارت معوقا محددًا يواجهها ويمكن للشركة اختيار أكثر من معوق.

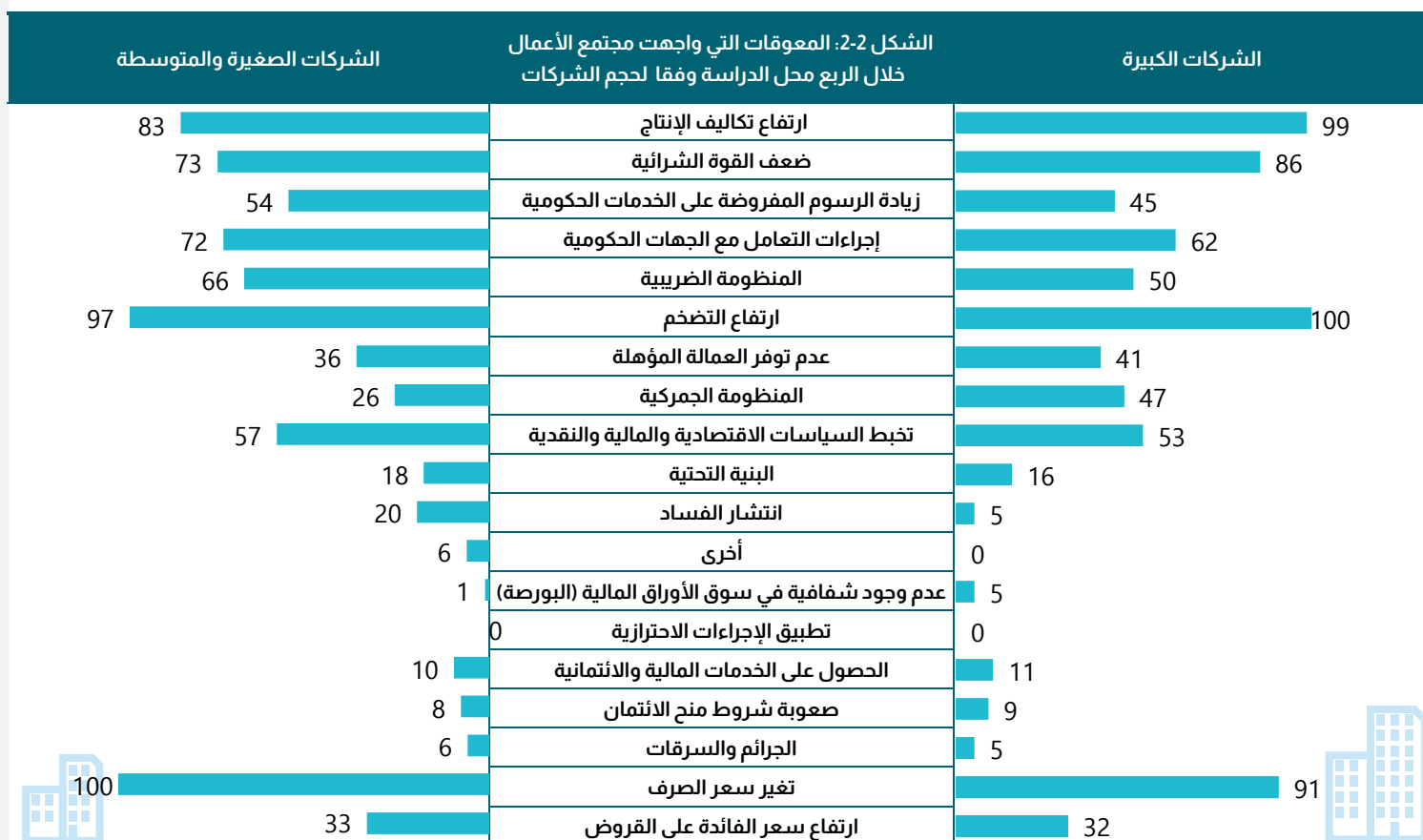
وبمقارنة المعوقات التي واجهت الشركات خلال الربع محل الدراسة بالربع السابق، يتضح أن معاناة مجتمع الأعمال قد اشتدت خاصة فيما يتعلق بتخبط السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وارتفاع أسعار الفائدة.

1-1-2 المعوقات وفقا لحجم الشركات

هناك تباين في ترتيب المعوقات بين الشركات بمختلف أحجامها؛ حيث تصدر ارتفاع سعر الصرف قائمة المعوقات للشركات الصغيرة والمتوسطة، يليه التحديات التي تتعلق بارتفاع التضخم في المرتبة الثانية، ثم ارتفاع تكاليف الإنتاج في المرتبة الثالثة. وجاء ضعف القوة الشرائية في المرتبة الرابعة

وبالنسبة للشركات الكبيرة تصدر ارتفاع التضخم قائمة المعوقات، يليه ارتفاع تكاليف الإنتاج في المرتبة الثانية ثم ارتفاع سعر الصرف في المرتبة الثالثة وجاء ضعف القوة الشرائية في المرتبة الرابعة.

ويوضح الشكل 2-2 المعوقات الرئيسية التي واجهت الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء خلال الربع محل الدراسة (يوليو - سبتمبر 2023)، مرتبة تنازليا حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.



المصدر: نتائج الاستبيان.

2-1-2 المعوقات وفقا للقطاعات الاقتصادية

هناك تباين في المعوقات على مستوى القطاعات الاقتصادية، حيث جاء تغير سعر الصرف كأبرز معوق يواجه قطاعي التشييد والبناء والنقل، بينما تصدر ارتفاع التضخم كأبرز معوق يواجه قطاعي الصناعات التحويلية والاتصالات، وتصدر تخطيط السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية كأبرز معوق لقطاع الخدمات المالية. وجاء ارتفاع أسعار الفائدة على القروض كأبرز معوق لقطاع السياحة (الشكل 2-3).

قطاع الخدمات المالية	قطاع الاتصالات	قطاع النقل	قطاع السياحة	قطاع التشييد والبناء	قطاع الصناعة التحويلية
0	81	20	88	92	97
0	88	20	58	58	51
77	88	23	53	58	66
0	56	23	58	94	87
53	88	30	80	44	56
11	78	2	33	16	41
0	100	89	95	92	100
0	69	14	30	6	32
100	56	55	18	18	51
6	50	2	0	12	18
15	9	7	0	28	18
0	0	0	0	0	0
26	13	9	0	0	0
0	0	0	0	12	7
0	47	7	0	0	9
0	50	0	3	0	6
40	78	100	93	100	93
0	91	7	100	0	25
17	0	0	0	0	0

الشكل 2-3:
المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة وفقا للقطاع

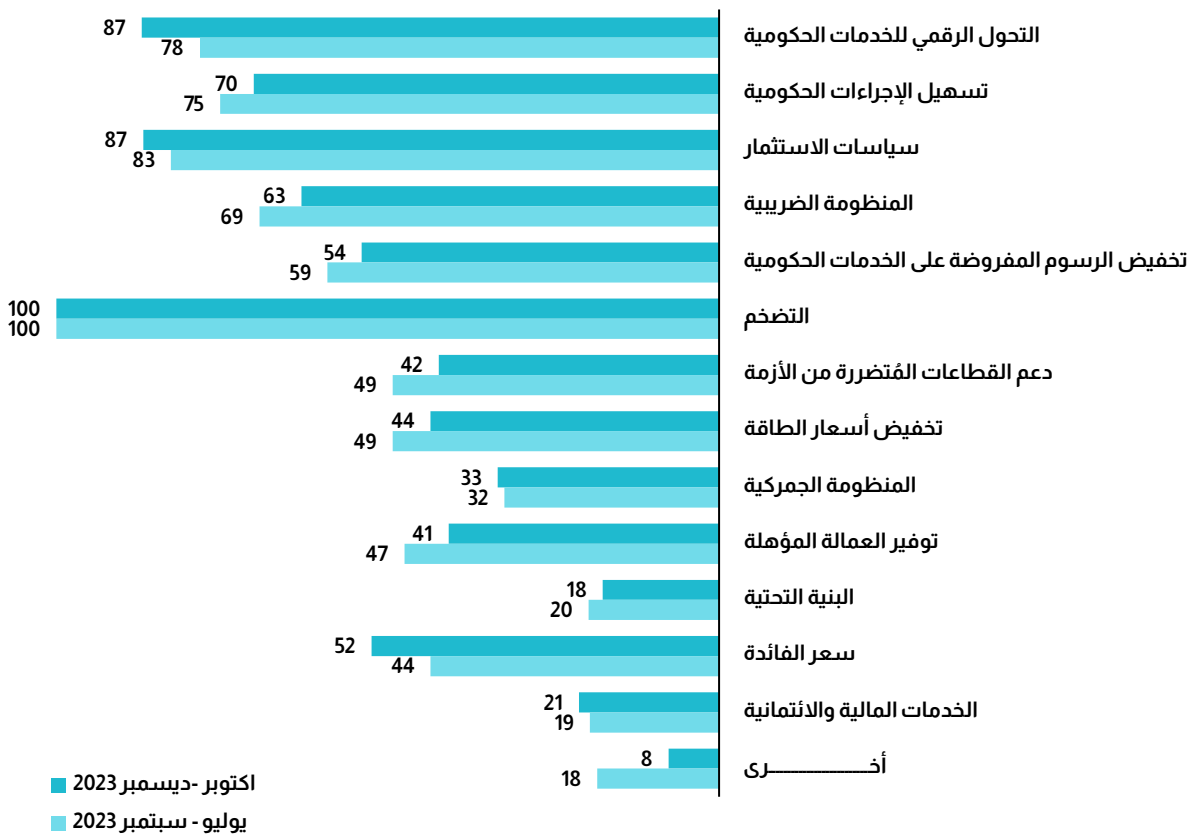
ارتفاع تكاليف الإنتاج	77
زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية	77
إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية	77
ضعف القوة الشرائية	77
المنظومة الضريبية	77
عدم توفر العمالة المؤهلة	77
ارتفاع التضخم	77
المنظومة الجمركية	77
تخطيط السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية	77
انتشار الفساد	77
البنية التحتية	77
تطبيق الإجراءات الاحترازية	77
أخرى	77
الجرائم والسرقات	77
الحصول على الخدمات المالية والائتمانية	77
صعوبة شروط منح الائتمان	77
تغير سعر الصرف	77
ارتفاع سعر الفائدة على القروض	77
عدم وجود شفافية في سوق الأوراق المالية (البورصة)	77

المصدر: نتائج الاستبيان.

2-2 أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر (وفقا لآراء شركات العينة)

أهم الأولويات التي يجب التركيز عليها: الحد من ارتفاع معدلات التضخم خاصة الناتجة عن مشكلات سعر الصرف والاهتمام بسياسات الاستثمار وتحسين آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية فضلا عن تسهيل الإجراءات الحكومية

علو علي ضرورة معالجة المشكلات المرتبطة بسعر الصرف استمرت معالجة ارتفاع معدلات التضخم على رأس الأولويات التي ترى شركات العينة ضرورة العمل عليها لما لها من تأثير سلبي على كافة القطاعات، يليها تحسين سياسات الاستثمار والاهتمام بآليات التحول الرقمي التي تؤثر على الاقتصاد بشكل عام مع ضرورة مشاركة ممثلي مجتمع الأعمال في اتخاذ القرارات التي من شأنها تحسين الاستثمار، ويأتي في المرتبة التالية تسهيل الإجراءات الحكومية، وربط الهيئات الحكومية المختلفة ببعضها، والقضاء على البيروقراطية، وتقليل الوقت والمجهود. ولا يزال الطلب على تحسين المنظومة الضريبية وتقليل عدد الأوعية الضريبية من الأولويات التي يمكن أن تكون أداة في تحسين مناخ الاستثمار بوجه عام (الشكل 4-2).



الشكل 4-2:
أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر (مؤشر مطبوع وفقا لأهمية الأولويات)

المصدر: نتائج الاستبيان.

1-2-2 الأولويات وفقا لأحجام الشركات

بمقارنة الأولويات وفقا لأحجام الشركات يتضح ما يلي:

لا يوجد أي تباين في الأولويات حيث اجتمعت كافة الشركات على أن إيجاد حلول لمعالجة ارتفاع معدلات التضخم، ينبغي أن يكون على قائمة الأولويات لتحسين مناخ الأعمال. ويأتي الاهتمام بآليات التحول الرقمي في المرتبة الثانية من الأولويات، يليه سياسات الاستثمار في المرتبة الثالثة، وتسهيل الإجراءات الحكومية في المرتبة الرابعة، والمنظومة الضريبية في المرتبة الخامسة (الشكل 5-2).



المصدر: نتائج الاستبيان.

2-2-2 الأولويات وفقا للقطاعات الاقتصادية

لا يوجد تباين كبير على مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة في تحديد الأولويات التي يجب الاهتمام بها، فقد جاء إيجاد حلول لمعالجة معدلات التضخم على رأس الأولويات لقطاعات الصناعات التحويلية والتشييد والبناء والنقل والخدمات المالية، وجاء الاهتمام بأليات التحول الرقمي لأولوية لقطاعات الخدمات المالية والسياحة والاتصالات كما جاء تسهيل الإجراءات الحكومية كأولوية إضافية لقطاع الاتصالات.

قطاع الخدمات المالية	قطاع الاتصالات	قطاع النقل	قطاع السياحة	قطاع التشييد والبناء	قطاع الصناعة التحويلية
100	100	67	100	73	86
42	100	31	75	78	78
100	88	67	45	98	91
80	88	25	80	42	64
9	78	35	53	67	63
100	97	100	95	100	100
0	38	17	18	82	54
11	34	33	13	78	52
0	63	13	60	5	44
11	81	8	43	33	51
0	22	15	0	25	23
41	56	31	68	69	52
13	59	33	3	5	22
25	13	0	0	0	7

الشكل 2-6
الأولويات
وفقا
للقطاعات
الاقتصادية



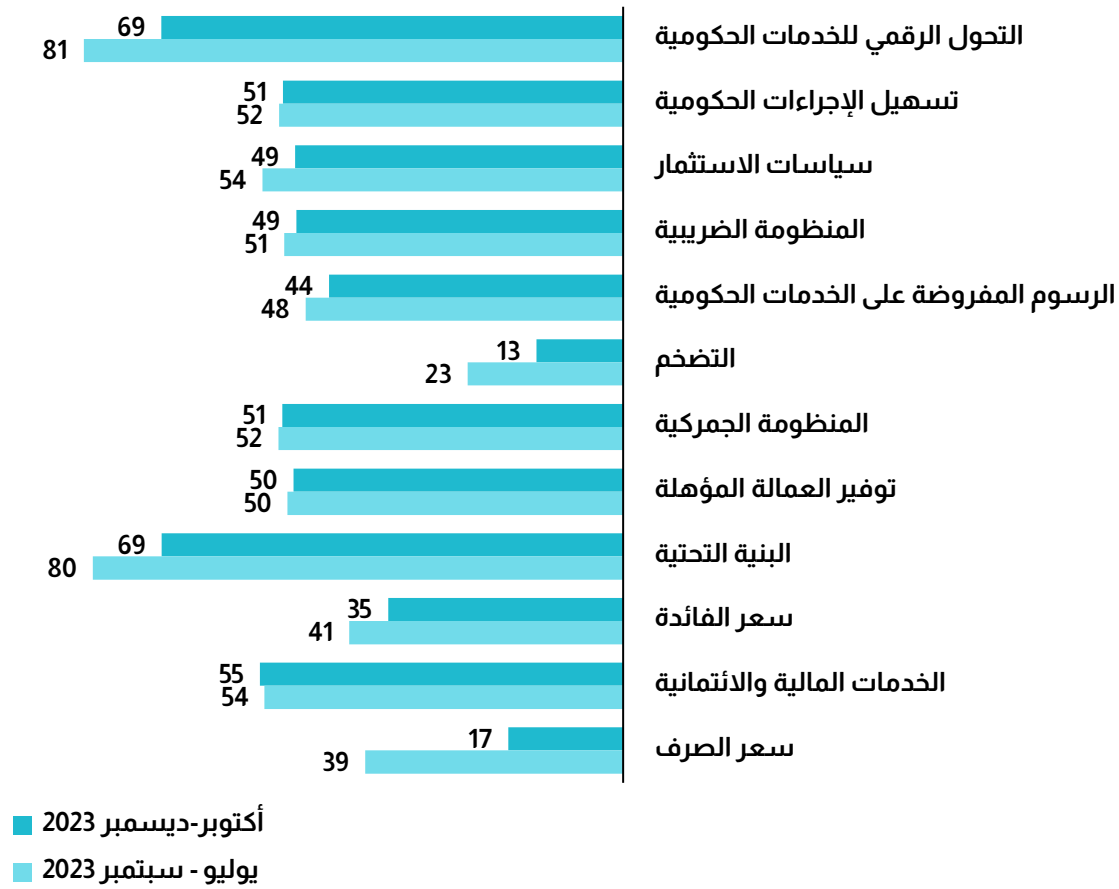
المصدر: نتائج الاستبيان.

توقعات مجتمع الأعمال حيال أوجه التحسن بناء على رؤيته لتوجهات الحكومة حالياً

توقعات بتحسين التحول الرقمي للخدمات الحكومية والبنية التحتية خلال الربع القادم

لا يزال ملفا **البنية التحتية والتحول الرقمي** على قائمة أوجه التحسن المتوقعة خلال الربع القادم إلا أنها اخذت في التراجع مقارنة بالربع السابق. ويمكن تفسير ذلك بأن الأحداث السياسية على المستوى الإقليمي وقرب الانتخابات الرئاسية قد تبطئ من تحرك الدولة في هذين الملفين (الشكل 7-2).

الشكل 7-2:
توقعات
مجتمع
الأعمال
لأوجه
التحسين بناء
على رؤيته
لتوجهات
الحكومة حالياً
(وفقاً لنفس
منهجية
بارومتر
الأعمال)



المصدر: نتائج الاستبيان



ثالثاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشرات الفرعية

1-3 تقييم الأداء

ارتفاع غالبية مؤشرات تقييم الأداء لكافة الشركات خلال الربع محل الدراسة عن المستوى المحايد

سجلت مؤشرات الأداء لكافة شركات العينة لكل من الإنتاج ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية قيماً أعلى من المستوى المحايد والربعين السابق والمناظر، كما سجل مؤشر المبيعات المحلية قيماً عند المستوى المحايد وأفضل من الربعين السابق والمناظر خلال الربع محل الدراسة. وحققت الشركات الكبيرة في مؤشر المخزون السلعي قيم المستوى المحايد وأقل من الربعين السابق والمناظر، بينما سجلت الشركات الصغيرة والمتوسطة قيماً أقل من المستوى المحايد بـ 8 نقاط وأقل من الربعين السابق والمناظر.

أما بالنسبة لمؤشر الصادرات، فقد حققت الشركات الصغيرة والمتوسطة قيماً أعلى من المستوى المحايد بـ 4 نقاط وأفضل من الربعين السابق والمناظر، في حين سجلت الشركات الكبيرة قيماً دون المستوى المحايد والربع السابق بـ 3 نقاط وإن كانت أفضل من الربع المناظر بـ 5 نقاط.

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 1-3: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقاً لحجم الشركات - تقييم الأداء			الشركات الكبيرة
52 41 46	يوليو - سبتمبر 2023	الإنتاج 	يوليو - سبتمبر 2023	52
	أبريل - يونيو 2023		أبريل - يونيو 2023	31
	يوليو - سبتمبر 2022		يوليو - سبتمبر 2022	41
50 38 43	يوليو - سبتمبر 2023	المبيعات المحلية 	يوليو - سبتمبر 2023	50
	أبريل - يونيو 2023		أبريل - يونيو 2023	27
	يوليو - سبتمبر 2022		يوليو - سبتمبر 2022	31
54 44 48	يوليو - سبتمبر 2023	الصادرات 	يوليو - سبتمبر 2023	47
	أبريل - يونيو 2023		أبريل - يونيو 2023	50
	يوليو - سبتمبر 2022		يوليو - سبتمبر 2022	42
52 41 49	يوليو - سبتمبر 2023	استغلال الطاقة الإنتاجية 	يوليو - سبتمبر 2023	52
	أبريل - يونيو 2023		أبريل - يونيو 2023	36
	يوليو - سبتمبر 2022		يوليو - سبتمبر 2022	46
42 55 47	يوليو - سبتمبر 2023	المخزون السلعي* 	يوليو - سبتمبر 2023	50
	أبريل - يونيو 2023		أبريل - يونيو 2023	54
	يوليو - سبتمبر 2022		يوليو - سبتمبر 2022	56

المصدر: نتائج الاستبيان.
* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

استمرار ارتفاع مؤشر الأسعار النهائية والأجور عن المستوى المحايد لكافة الشركات

بالنسبة للشركات الكبيرة، سجل مؤشرا أسعار المنتجات النهائية والأجور نفس قيم الربع السابق وبقيم أعلى من الربع المناظر مدفوعين بارتفاع أسعار المدخلات الأساسية، بينما حققت أسعار المدخلات الأساسية قيما أقل من الربعين السابق والمناظر.

أما الشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد سجلت في مؤشر أسعار المنتجات النهائية قيما أقل من الربعين السابق والمناظر، في حين حققت في مؤشر المدخلات قيما أفضل من الربعين السابق والمناظر ب 4 نقاط، وفي مؤشر الأجور قيما أعلى من الربعين السابق والمناظر.

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-2: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج وفقا لحجم الشركات - تقييم الأداء				الشركات الكبيرة
	يوليو -سبتمبر 2023	أبريل -يونيو 2023	يوليو -سبتمبر 2022	يوليو -سبتمبر 2023	
66	يوليو -سبتمبر 2023	أبريل -يونيو 2023	يوليو -سبتمبر 2022	يوليو -سبتمبر 2023	76
67	يوليو -سبتمبر 2023	أبريل -يونيو 2023	يوليو -سبتمبر 2022	يوليو -سبتمبر 2023	76
68	يوليو -سبتمبر 2023	أبريل -يونيو 2023	يوليو -سبتمبر 2022	يوليو -سبتمبر 2023	67
12	يوليو -سبتمبر 2023	أبريل -يونيو 2023	يوليو -سبتمبر 2022	يوليو -سبتمبر 2023	5
8	يوليو -سبتمبر 2023	أبريل -يونيو 2023	يوليو -سبتمبر 2022	يوليو -سبتمبر 2023	14
8	يوليو -سبتمبر 2023	أبريل -يونيو 2023	يوليو -سبتمبر 2022	يوليو -سبتمبر 2023	6
57	يوليو -سبتمبر 2023	أبريل -يونيو 2023	يوليو -سبتمبر 2022	يوليو -سبتمبر 2023	58
56	يوليو -سبتمبر 2023	أبريل -يونيو 2023	يوليو -سبتمبر 2022	يوليو -سبتمبر 2023	58
54	يوليو -سبتمبر 2023	أبريل -يونيو 2023	يوليو -سبتمبر 2022	يوليو -سبتمبر 2023	54

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

تحسن طفيف في مؤشر الاستثمار لكافة الشركات

- أظهرت نتائج الشركات الكبيرة ارتفاعا طفيفا في أداء مؤشر الاستثمار محققا قيم أعلى من المستوى المحايد بثلاث نقاط وأفضل من الربعين السابق والمناظر، بينما استقر مؤشر التشغيل بدون تغيير عن الربع السابق والمناظر دون المستوى المحايد بنقطة واحدة.
- كما أظهرت النتائج للشركات الصغيرة والمتوسطة استقرار مؤشر الاستثمار عند المستوى المحايد بأداء أفضل من الربعين السابق والمناظر بنقطة واحدة. بينما سجل مؤشر التشغيل ثباتا خلال الربع الحالي دون المستوى المحايد بنقطة واحدة، مماثلا للربع السابق، وأكبر من المناظر بنقطة واحدة (الشكل 3-3)

الشكل 3-3: مؤشرات الاستثمار والتشغيل وفقا لحجم الشركات - تقييم الأداء






الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-3: مؤشرات الاستثمار والتشغيل وفقا لحجم الشركات - تقييم الأداء			الشركات الكبيرة
50	يوليو -سبتمبر 2023	الاستثمار 	يوليو -سبتمبر 2023	53
49	أبريل -يونيو 2023		أبريل -يونيو 2023	52
49	يوليو -سبتمبر 2022		يوليو -سبتمبر 2022	51
49	يوليو -سبتمبر 2023	التشغيل 	يوليو -سبتمبر 2023	49
49	أبريل -يونيو 2023		أبريل -يونيو 2023	49
48	يوليو -سبتمبر 2022		يوليو -سبتمبر 2022	49

المصدر: نتائج الاستبيان.

2-3 توقعات الأداء

توقعات دون المستوى المحايد حيال مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية، وتتجاوز المستوى المحايد لمؤشر المخزون السلعي لكافة الشركات خلال الربع القادم

أدلت كافة الشركات بتوقعات غير متفائلة حيال مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية خلال الربع (أكتوبر - ديسمبر 2023)؛ حيث جاءت قيم المؤشرات أقل من المستوى المحايد و من الربعين السابق والمناظر، في حين جاءت توقعات المخزون السلعي أكبر من المستوى المحايد و من الربعين السابق والمناظر، بينما سجلت الشركات الكبيرة في مؤشر الصادرات قيمة أقل من المستوى المحايد والربع السابق بـ 10 نقاط وأقل من الربع المناظر بـ 12 نقطة، في حين حققت الشركات الصغيرة والمتوسطة قيمة تجاوزت المستوى المحايد بـ 3 نقاط وإن كانت أقل من الربع السابق بنقطتين إلا أنها أفضل من الربع المناظر بنقطة واحدة (الشكل 4-3).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 4-3: مؤشرات الإنتاج والمبيعات وفقا لحجم الشركات - التوقعات			الشركات الكبيرة
44	أكتوبر-ديسمبر 2023	الإنتاج 	أكتوبر-ديسمبر 2023	41
57	يوليو - سبتمبر 2023		يوليو - سبتمبر 2023	61
50	أكتوبر-ديسمبر 2022		أكتوبر-ديسمبر 2022	59
45	أكتوبر-ديسمبر 2023	المبيعات المحلية 	أكتوبر-ديسمبر 2023	47
57	يوليو - سبتمبر 2023		يوليو - سبتمبر 2023	57
49	أكتوبر-ديسمبر 2022		أكتوبر-ديسمبر 2022	48
53	أكتوبر-ديسمبر 2023	الصادرات 	أكتوبر-ديسمبر 2023	40
55	يوليو - سبتمبر 2023		يوليو - سبتمبر 2023	50
52	أكتوبر-ديسمبر 2022		أكتوبر-ديسمبر 2022	52
44	أكتوبر-ديسمبر 2023	استغلال الطاقة الإنتاجية 	أكتوبر-ديسمبر 2023	41
56	يوليو - سبتمبر 2023		يوليو - سبتمبر 2023	61
49	أكتوبر-ديسمبر 2022		أكتوبر-ديسمبر 2022	54
52	أكتوبر-ديسمبر 2023	المخزون السلعي* 	أكتوبر-ديسمبر 2023	54
46	يوليو - سبتمبر 2023		يوليو - سبتمبر 2023	42
51	أكتوبر-ديسمبر 2022		أكتوبر-ديسمبر 2022	47

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

توقعات لكافة الشركات باستمرار ارتفاع أسعار المنتجات النهائية بقم أعلى من المستوى المحايد، مدفوعة بارتفاع أسعار المدخلات الفترة القادمة

سجل مؤشر التوقعات للشركات الكبيرة ارتفاعا في مؤشر أسعار المنتجات النهائية ليتجاوز المستوى المحايد والرربعين السابق والمناظر وانخفاضا في مؤشر أسعار المدخلات مقارنة بالربع السابق ب 10 نقاط وإن كان أكبر من الربع المناظر ب 7 نقاط وهذا يدل على استمرار صعوبة توفير العملة الصعبة التي تحتاجها الشركات في عملية الاستيراد. وسجل مؤشر الأجور ارتفاعا طفيفا عن الربع السابق ب نقطة واحدة وإن كان أقل من الربع المناظر ب 3 نقاط.

وحقق مؤشر التوقعات للشركات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا في مؤشر أسعار المنتجات النهائية ليتجاوز الربع السابق ب 4 نقاط ولكن جاء مماثلا للربع المناظر وانخفاضا في مؤشر أسعار المدخلات مقارنة بالربع السابق ب 8 نقاط وإن كان أفضل من المناظر ب 3 نقاط، كما أظهرت النتائج توقعات بثبات مؤشر الأجور مع الربع السابق محققا قيما أعلى من المستوى المحايد بنقطة واحدة وأفضل من الربع المناظر بنقطة واحدة (الشكل 3-5).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-5: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج وفقا لحجم الشركات - التوقعات			الشركات الكبيرة
63	أكتوبر-ديسمبر 2023	أسعار المنتجات النهائية	أكتوبر-ديسمبر 2023	71
59	يوليو - سبتمبر 2023		يوليو - سبتمبر 2023	62
63	أكتوبر-ديسمبر 2022		أكتوبر-ديسمبر 2022	67
26	أكتوبر-ديسمبر 2023	أسعار المدخلات*	أكتوبر-ديسمبر 2023	22
34	يوليو - سبتمبر 2023		يوليو - سبتمبر 2023	32
23	أكتوبر-ديسمبر 2022		أكتوبر-ديسمبر 2022	15
51	أكتوبر-ديسمبر 2023	الأجور	أكتوبر-ديسمبر 2023	51
51	يوليو - سبتمبر 2023		يوليو - سبتمبر 2023	50
50	أكتوبر-ديسمبر 2022		أكتوبر-ديسمبر 2022	54

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

توقعات بثبات مؤشر الاستثمار وانخفاض مؤشر التشغيل للشركات الكبيرة وانخفاض طفيف في التشغيل للشركات الصغيرة والمتوسطة

توقعت الشركات الكبيرة ثبات مؤشر الاستثمار مع الربع السابق عند المستوى المحايد وبقيم أقل من الربع المناظر بنقطة واحدة، وانخفاض مؤشر التشغيل عن المستوى المحايد بنقطتين وعن الربعين السابق والمناظر، بينما توقعت الشركات الصغيرة والمتوسطة ثبات مؤشر الاستثمار عند المستوى المحايد وأعلى من الربعين السابق والمناظر بنقطة واحدة، كما تتوقع ثبات مؤشر التشغيل عند المستوى المحايد وأقل من الربع السابق بنقطة وإن كان أفضل من المناظر بنقطة واحدة (الشكل 3-6).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-6: مؤشرات الاستثمار والتشغيل للشركات وفقا للحجم - التوقعات			الشركات الكبيرة
50	أكتوبر-ديسمبر 2023	الاستثمار	أكتوبر-ديسمبر 2023	50
49	يوليو - سبتمبر 2023		يوليو - سبتمبر 2023	50
49	أكتوبر-ديسمبر 2022		أكتوبر-ديسمبر 2022	51
50	أكتوبر-ديسمبر 2023	التشغيل	أكتوبر-ديسمبر 2023	48
51	يوليو - سبتمبر 2023		يوليو - سبتمبر 2023	50
49	أكتوبر-ديسمبر 2022		أكتوبر-ديسمبر 2022	52

المصدر: نتائج الاستبيان.

ملحق الجداول

الجدول 1م: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يوليو - أغسطس - سبتمبر 2023)¹

المؤشر	قطاع الخدمات المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النفط		قطاع السياحة		قطاع التشييد والبناء		قطاع الصناعة التحويلية	
	نسبة مئوية	مؤشر ²	نسبة مئوية	مؤشر ²	نسبة مئوية	مؤشر ²	نسبة مئوية	مؤشر ²	نسبة مئوية	مؤشر ²	نسبة مئوية	مؤشر ²
النشاط الاقتصادي	أقل	72	أعلى	55	أقل	44	أقل	65	أقل	45	أقل	46
الإنتاج	0	100	0	62	0	67	0	91	0	40	0	20
المبيعات المحلية	0	100	0	62	0	67	0	90	0	40	0	28
الصادرات	0	100	0	63	0	38	0	11	0	43	0	16
المخزون	0	100	0	67	0	50	0	100	0	43	0	26
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	0	100	0	62	0	67	0	91	0	43	0	33
الأسعار	0	100	0	63	0	38	0	10	0	40	0	42
أسعار المنتجات النهائية	0	100	0	88	0	13	0	40	0	43	0	30
أسعار المحطات الوسيطة	0	100	0	53	0	63	0	50	0	36	0	28
مستوى الأجور	0	100	0	25	0	67	0	0	0	74	0	20
المحطات الأساسية	0	100	0	33	0	67	0	100	0	13	0	73
الاستثمار	0	100	0	50	0	83	0	54	0	54	0	10
التمويل	0	100	0	58	0	38	0	50	0	50	0	58
	0	100	0	53	0	48	0	48	0	14	0	2
	0	100	0	88	0	13	0	90	0	86	0	90
	0	100	0	50	0	83	0	10	0	62	0	40
	0	100	0	58	0	38	0	50	0	54	0	40
	0	100	0	53	0	48	0	48	0	14	0	77
	0	100	0	88	0	13	0	100	0	79	0	8
	0	100	0	50	0	83	0	50	0	50	0	10
	0	100	0	58	0	38	0	50	0	50	0	82
	0	100	0	53	0	48	0	48	0	14	0	77
	0	100	0	88	0	13	0	100	0	79	0	8
	0	100	0	50	0	83	0	50	0	50	0	10
	0	100	0	58	0	38	0	50	0	50	0	82
	0	100	0	53	0	48	0	48	0	14	0	77
	0	100	0	88	0	13	0	100	0	79	0	8
	0	100	0	50	0	83	0	50	0	50	0	10
	0	100	0	58	0	38	0	50	0	50	0	82
	0	100	0	53	0	48	0	48	0	14	0	77
	0	100	0	88	0	13	0	100	0	79	0	8
	0	100	0	50	0	83	0	50	0	50	0	10
	0	100	0	58	0	38	0	50	0	50	0	82
	0	100	0	53	0	48	0	48	0	14	0	77
	0	100	0	88	0	13	0	100	0	79	0	8
	0	100	0	50	0	83	0	50	0	50	0	10
	0	100	0	58	0	38	0	50	0	50	0	82
	0	100	0	53	0	48	0	48	0	14	0	77
	0	100	0	88	0	13	0	100	0	79	0	8
	0	100	0	50	0	83	0	50	0	50	0	10
	0	100	0	58	0	38	0	50	0	50	0	82
	0	100	0	53	0	48	0	48	0	14	0	77
	0	100	0	88	0	13	0	100	0	79	0	8
	0	100	0	50	0	83	0	50	0	50	0	10
	0	100	0	58	0	38	0	50	0	50	0	82
	0	100	0	53	0	48	0	48	0	14	0	77
	0	100	0	88	0	13	0	100	0	79	0	8
	0	100	0	50	0	83	0	50	0	50	0	10
	0	100	0	58	0	38	0	50	0	50	0	82
	0	100	0	53	0	48	0	48	0	14	0	77
	0	100	0	88	0	13	0	100	0	79	0	8
	0	100	0	50	0	83	0	50	0	50	0	10
	0	100	0	58	0	38	0	50	0	50	0	82
	0	100	0	53	0	48	0	48	0	14	0	77
	0	100	0	88	0	13	0	100	0	79	0	8
	0	100	0	50	0	83	0	50	0	50	0	10
	0	100	0	58	0	38	0	50	0	50	0	82
	0	100	0	53	0	48	0	48	0	14	0	77
	0	100	0	88	0	13	0	100	0	79	0	8
	0	100	0	50	0	83	0	50	0	50	0	10
	0	100	0	58	0	38	0	50	0	50	0	82
	0	100	0	53	0	48	0	48	0	14	0	77
	0	100	0	88	0	13	0	100	0	79	0	8
	0	100	0	50	0	83	0	50	0	50	0	10
	0	100	0	58	0	38	0	50	0	50	0	82
	0	100	0	53	0	48	0	48	0	14	0	77
	0	100	0	88	0	13	0	100	0	79	0	8
	0	100	0	50	0	83	0	50	0	50	0	10
	0	100	0	58	0	38	0	50	0	50	0	82
	0	100	0	53	0	48	0	48	0	14	0	77
	0	100	0	88	0	13	0	100	0	79	0	8
	0	100	0	50	0	83	0	50	0	50	0	10
	0	100	0	58	0	38	0	50	0	50	0	82
	0	100	0	53	0	48	0	48	0	14	0	77
	0	100	0	88	0	13	0	100	0	79	0	8
	0	100	0	50	0	83	0	50	0	50	0	10
	0	100	0	58	0	38	0	50	0	50	0	82
	0	100	0	53	0	48	0	48	0	14	0	77
	0	100	0	88	0	13	0	100	0	79	0	8
	0	100	0	50	0	83	0	50	0	50	0	10
	0	100	0	58	0	38	0	50	0	50	0	82
	0	100	0	53	0	48	0	48	0	14	0	77
	0	100	0	88	0	13	0	100	0	79	0	8
	0	100	0	50	0	83	0	50	0	50	0	10
	0	100	0	58	0	38	0	50	0	50	0	82
	0	100	0	53	0	48	0	48	0	14	0	77
	0	100	0	88	0	13	0	100	0	79	0	8
	0	100	0	50	0	83	0	50	0	50	0	10
	0	100	0	58	0	38	0	50	0	50	0	82
	0	100	0	53	0	48	0	48	0	14	0	77
	0	100	0	88	0	13	0	100	0	79	0	8
	0	100	0	50	0	83	0	50	0	50	0	10
	0	100	0	58	0	38	0	50	0	50	0	82
	0	100	0	53	0	48	0	48	0	14	0	77
	0	100	0	88	0	13	0	100	0	79	0	8
	0	100	0	50	0	83	0	50	0	50	0	10
	0	100	0	58	0	38	0	50	0	50	0	82
	0	100	0	53	0	48	0	48	0	14	0	77
	0	100	0	88	0	13	0	100	0	79	0	8
	0	100	0	50	0	83	0	50	0	50	0	10
	0	100	0	58	0	38	0	50	0	50	0	82
	0	100	0	53	0	48	0	48	0	14	0	77
	0	100	0	88	0	13	0	100	0	79	0	8
	0	100	0	50	0	83	0	50	0	50	0	10
	0	100	0	58	0	38	0	50	0	50	0	82
	0	100	0	53	0	48	0	48	0	14	0	77
	0	100	0	88	0	13	0	100	0	79	0	8
	0	100	0	50	0	83	0	50	0	50	0	10
	0	100	0	58	0	38	0	50	0	50	0	82
	0	100	0	53	0	48	0	48	0	14	0	77
	0	100	0	88	0	13	0	100	0	79	0	8
	0	100	0	50	0	83	0	50	0	50	0	10
	0	100	0	58	0	38	0	50	0	50	0	82
	0	100	0	53	0	48	0	48	0	14	0	77
	0	100	0	88	0	13	0	100	0	79	0	8
	0	100	0	50	0	83						

ملحق الجداول

الجدول م3: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات (وفقا لحجمها)
(يوليو - أغسطس - سبتمبر 2023)¹

مؤشر ²	الشركات الكبيرة			الشركات الصغيرة والمتوسطة			المتغير
	أقل	ثابت	أعلى	مؤشر ²	أقل	ثابت	
49				48			الاقتصادي النشاط
52	32	32	36	52	39	18	الإنتاج
50	36	27	36	50	41	17	المبيعات المحلية
47	36	36	29	54	33	24	الصادرات
50	29	43	29	42	24	33	المخزون
52	32	32	36	52	39	18	الإنتاجية مستوى استغلال الطاقة
							الأسعار
76	0	32	68	66	3	47	أسعار المنتجات النهائية
5	0	6	94	12	0	13	الوسيط أسعار المدخلات
58	0	73	27	57	1	73	مستوى الأجور
							المدخلات الأساسية
53	9	73	18	50	5	91	الاستثمار
49	5	95	0	49	10	82	التشغيل

الجدول م4: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (وفقا لحجمها)
(أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر 2023)¹

مؤشر ²	الشركات الكبيرة			الشركات الصغيرة والمتوسطة			المتغير
	أقل	ثابت	أعلى	مؤشر ²	أقل	ثابت	
46				48			الاقتصادي النشاط
41	36	55	9	44	36	46	الإنتاج
47	36	36	27	45	35	46	المبيعات المحلية
40	43	43	14	53	19	52	الصادرات
54	24	67	10	52	25	57	المخزون
41	36	55	9	44	36	46	الإنتاجية مستوى استغلال الطاقة
							الأسعار
71	0	41	59	63	0	59	أسعار المنتجات النهائية
22	0	28	72	26	0	35	الوسيط أسعار المدخلات
51	0	95	5	51	1	95	مستوى الأجور
							المدخلات الأساسية
50	0	100	0	50	2	96	الاستثمار
48	9	91	0	50	4	93	التشغيل

1 تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
2 مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.